مجلة بحوث
كلية الآداب

البحث (٦)

التناوب بين الضمائر في العربية

"دراسة نحوية"

إعداد

د / سعد بن سيف المضيانى

الأستاذ المشارك فى النحو والصرف

كلية العلوم والآداب فى رفحاء - جامعة الحدود الشمالية

السنة ٢٨ العدد (١٠٩) ابريل ٢٠١٧م

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rifa2012@ Gmail.com

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

التناوب بين الضمائر في العربية
دراسة نحوية

د. سعد بن سيف المضياني
الأستاذ المشارك في النحو والصرف.
كلية العلوم والآداب في رفحاء- جامعة الحدود الشمالية.

المقدمة

الحمد لله المنزه عن الأمثال، والمستأثر بالكمال، والمحمود على كل حال، وأصلي وأسلم على خير العالمين، والمبعوث رحمة للعالمين، بلسان عربي مبين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فتشيع في العربية ظاهرة استعمال أداة مكان أداة أو حرف مكان حرف أو صيغة مكان أخرى، وهو ما يمكن أن نسميه ظاهرة التناوب.

وقد كان لهذه الظاهرة نصيب من الدراسة في بحوث كثيرة غنية عن الذكر، كالتناوب بين حروف الجر أو الأدوات، والتناوب بين الصيغ الصرفية، والتناوب بين الضمائر في التكلم والخطاب والغيبة، وهو ما أطلق عليه أهل البلاغة مصطلح الالتفات، والتناوب بين الضمائر في الإفراد والتثنية والجمع والتأنيث والتذكير، وهو ما درس تحت مسمى مرجع الضمير.

لكن هناك ظاهرة في الضمائر غير ما سبق لم تأخذ- فيما ظهر لي- نصيبها الكافي من الدراسة، وهي ظاهرة تناوب الضمائرفي الاتصال والانفصال وفي المحال الإعرابية، وهو ما جمعته وخصصت له هذا البحث **المعنون بـ(التناوب بين الضمائر في العربية: دراسةنحوية)**، وقد قيدت العنوان بعبارة (دراسة نحوية)؛ ليخرج من البحث موضوع الالتفات، وموضوع مرجع الضمير؛ فهما محل عناية أهل البلاغة، بالإضافة إلى أنهما أخذا نصيبهما من البحث والدراسة.

ومن هنا تأتي **أهمية هذا البحث** الذي يهدف إلى جمع المواضع والأساليب التي وقع فيها التناوب بين الضمائر أو وصفها النحويون بذلك، ودراستها دراسة نحوية للوصول إلى مدى صحتها وقياسيتها.

• تاريخ تسليم البحث (نوفمبر /٢٠١٦) * تاريخ الموافقة على البحث (مارس / ٢٠١٧)

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

أما الدراسات السابقة في هذا الموضوع فهي ما يلي:

- الضمائر في اللغة العربية للدكتور محمد عبدالله جبر، وهو كتاب عام في الضمائر، أشار فيه إشارة مختصرة إلى التناوب بين الضمائر، ولم يجمع الأساليب في ذلك ويدرسها على النحو المبين في هذه الدراسة.
- نيابة الضمائر بعضها عن بعض، وهو بحث للدكتور سليمان بن عبدالله النتيفي، منشور في مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، العدد الثاني-ذو الحجة-١٤٢٩هـ.

وهذه الدراسة قد هديت إليها بعد الانتهاء من هذا البحث، فاطلعت عليها، واستفدت منها، وهي إن كانت مشابهة لهذا البحثفإنه يتميز عنها بما يلي:

١. طريقة التقسيم والعرض.
٢. أن هذه الدراسة السابقة أدخلت ضمن الدراسة نحو أسلوب التعجب: (أَفْعِلْ به)[١]، وهوما لم أدخله في هذا البحث؛ لخروجه عن التناوب، فالضمير (الهاء) المختص بالنصب والجر وقع موقعه في هذا الأسلوب وهو الجر، وإن كان الجر لفظيا على رأي من يرى أن الباء زائدة، والضمير في محل رفع فاعل، وإلا لعُدَّضمن أساليب النيابة إضافةُ المصدر والوصف العامل إلى فاعلهما إذا كان ضميرا، ولعُدَّ-أيضا- ضمن النيابة بين علامات الإعراب كل ما دخل عليه حرف جرزائد، وهذا ما لم يقل به أحد.

ثم لا أدري لم أدخل الباحث الكريم في بحثه نحو: (أفعل به)، ولم يدخل نحو: (كفي به فارسا)؟! فموضعهما واحد دخولا أو خروجا؟! وهما غير داخلينفي موضوع البحث للسبب الذي ذكرته في إخراج نحو: (أفعل به) من البحث.

٣. أن الباحث في هذه الدراسة السابقة عزا القول بمنع وقوع الضمائر المتصلة بعد (لولا)، في نحو: لولاي ولولاك ولولاه، للمبرد فقط واستغربه منه، وذكر أنه لم يقف على من تبعه، وكأنه يذهب إلى أن المبرد متفرد بهذا الرأي[٢]، وقد أثبت هذا البحث غير هذا؛ فالمبرد

(١)انظر: نيابة الضمائر بعضها عن بعض ١١٢.
(٢) انظر: المصدر السابق ١٠٥، ١٠٧.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

مسبوق بشيخه الجرمي، ومتبوع بمن يرى أن مثل هذا الأسلوب لغة ضعيفة قليلة، كما سيأتي[١].

٤. أن هذا البحث أضاف بعض الأساليب التي لم تذكرها هذه الدراسة السابقة، وذلك كالقول بالنيابة في المسألة الزنبورية[٢]، وفي نحو: لم يضربني إلا إياه[٣]، وفي أسلوب (أرأيتك) وفروعه[٤].

كما أن لي وقفتين مع الباحث الكريم في هذه الدراسة يلزم التنبيه عليهما، والوقفتان هما:

الوقفة الأولى: أن الباحث الكريم أورد النص الآتي، وعزاه لأبي حيان : "وقول المصنف فيه [يعني: عصيكا][٥]: إنه من وضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع غير صحيح؛ لأن الفارسي وغيره ذكروا أن هذا من إبدال تاء الضمير كافا وهو من شاذ البدل، ويدل على أنه من باب البدل تسكين آخر الفعل له في قولهم: عَصَيْكَ، ولو كان ضمير نصب لم يسكن كما لم يسكن في عساك ورماك".

ثم وثقه من التذييل والتكميل المخطوط ٣٩/٢أ، وقال: "ولم أقف عليه في المطبوع. وقد نقله عن أبي حيان البغدادي في شرح شواهد المغني"[٦].

وأقول: أما أن البغدادي نقله في شرح شواهد المغني فهذا صحيح، ولكنه لم ينقله عن أبي حيان في التذييل ، وإنما عن ناظر الجيش[٧]، وهو كذلك في تمهيد القواعد[٨].

وأما أن المطبوع خلا من النص فهذا غير صحيح؛ لأنه ورد فيه، وإن كان باختلاف يسير، حيث قال أبو حيان: " قلت: ما زعم من أن ذلك موجود كقول الراجز:

يابن الزبير طالما عصيكا

---

(١) انظر: المبحث الثاني- القسم الثاني- الموضع الثاني- القول الثالث.

(٢) انظر: المبحث الثاني- القسم الأول- الموضع الأول.

(٣) انظر: المبحث الثاني- القسم الأول- الموضع الثاني.

(٤) انظر: المبحث الثاني- القسم الرابع- الموضع الأول.

(٥) زيادة توضيحية من الباحث.

(٦) نيابة الضمائر بعضها عن بعض ١٢١ الحاشية (٢).

(٧) انظر: شرح شواهد المغني ٣٤٨/٣.

(٨) انظر: ١٢٨١/٣.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

يريد: عصيت، فوضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع غير صحيح، بل الذي ذكره التصريفيون أبو علي وغيره أن هذا من إبدال تاء الضمير كافا، وهو من شاذ البدل، فليس من وضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع. والذي يدل على أنه من باب البدل تسكين آخر الفعل له في قولهم: عصيك، ولو كان ضمير نصب لم يسكن كما لم يسكن في عساك ورماك"[1].

وهذا الاختلاف اليسير في النص- كما ورد في تمهيد القواعد- من تصرف ناظر الجيش.

الوقفة الثانية:أن الباحث الكريم أور النص الآتي- أيضا- وعزاه لأبي حيان: "ولا شك أن القول بالبدل محتمل، والقول بنيابة ضمير عن ضمير محتمل أيضا فلا يدفع أحد الاحتمالينبالآخر، وأما التسكين فلا شك أنه مقوي[2]دعوى الأخفش؛ لأن الضمير وإن كان ضمير نصب قد وضع موضع ضمير الرفع وأسند إليه فوجب إعطاء الفعل الحكم الذي يستحقه حين إسناده إلى الضمير الموضوع للرفع"[3].

ثم وثقه من التذييل والتكميل المخطوط ٣٩/٢ب، وقال: "ولم أقف على هذا النص في المطبوع. وقد نقله البغدادي عن أبي حيان في شرح شواهد المغني"[4].

وأقول: أما أن البغدادي نقله فهذا صحيح، ولكن ليس عن أبي حيان، بل- أيضا- عن ناظر الجيش، والنص في تمهيد القواعد[5] كما نقل البغدادي[6]، وقد تعقب فيه ناظر الجيش أبا حيان مبينا أن تسكين آخر الفعل في (عصيكا)ليس دليلا قاطعا على أنه من باب الإبدال، كما ذكر أبو حيان ، بل يحتمل أن يكون مقويا لدعوى النيابة كما يرى الأخفش[7].

وأما أن المطبوع خلا منه فهذا صحيح أيضا، ولكن ليس لأنه نص مستدرك على المطبوع من مخطوطة التذييل، بل لأن النص ليس لأبي حيان؛ إذ كيف يكون له وهو رد عليه؟![8]

---

(1) التذييل والتكميل ٣٦٠/٤.

(2) هكذا! ولعله خطأ طباعي؛ فقد وردت في تمهيد القواعد وفي شرح شواهد المغني المصدر الذي أحال عليه الباحث، بصيغة الفعل: (يقوي)، وهو الصحيح. انظر: تمهيد القواعد ١٢٨١/٣، وشرح شواهد المغني٣٤٨/٣.

(3) نيابة الضمائر بعضها عن بعض ١٢١.

(4) المصدر السابق١٢١ الحاشية (٣).

(5) انظر: ١٢٨١/٣.

(6)انظر: شرح شواهد المغني ٣٤٨/٣.

(7) انظر: المبحث الثاني- القسم الرابع- الموضع الثاني.

(8) انظر: الموضع السابق.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

والذي دعا الباحث الكريم إلى ذلك هو توهمه أن الجزء الثانيالموضوع ضمن أجزاء التذييل في النسخة[1] التي رجع إليها هو من كتاب التذييل، وهو ليس منه، وإنما هو من شرح التسهيل لناظر الجيش، وقد أشار الدكتور حسن هنداوي في مقدمة تحقيق التذييل إلى أن الجزء الثاني في هذه النسخة ليس من كتاب التذييل وإنما هو جزء من شرح آخر، ولم يسمه[2].

وقد ثبت لدي أن هذا الشرح هو تمهيد القواعد لناظر الجيش، وقد نقله- كما سبق- البغدادي عنه.

وأما خطة البحث فهي كالتالي:

كسر هذا البحث على مقدمة ومبحثين وخاتمة.

أما المقدمة فقد بينت فيها أهمية الموضوع، وأهدافه، والدراسات السابقة، وخطته.

وأما المبحث الأول فهو: التناوب في الاتصال والانفصال.

وقد قسمته ثلاثة أقسام:

القسم الأول: التناوب بين ضمير النصب المنفصل، وضمير النصب المتصل.

وهو ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما كان التناوب فيه جائزا في السعة.

النوع الثاني: ما اختلف في إجازة التناوب فيه أو في حكمه الإعرابي.

النوع الثالث: ما كان التناوب فيه للضرورة.

القسم الثاني: التناوب بين ضمير الرفع المنفصل، وضمير الرفع المتصل.

وهو نوعان:

النوع الأول: ما كان التناوب فيه جائزا في السعة.

النوع الثاني: ما كان التناوب فيه للضرورة.

القسم الثالث: التناوب بين الضمير المنفصل والمتصل بعد (إلا).

وأما المبحث الثاني فهو: التناوب في المحال الإعرابية.

---

(1)هي نسخة دار الكتب المصرية برقم ٦٢، ومنها صورة محفوظة في المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم: ف ٧٣٢٤، ف ٧٣٢٥، ف ٧٣٢٦، ف٧٣٢٧.

(2)التذييل والتكميل ٢٠/١ مقدمة المحقق.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

وقد قسمته خمسة أقسام:

القسم الأول: التناوب بين ضمير الرفع والنصب المنفصلين.

القسم الثاني: التناوب بين ضمير الجر والنصب المتصلين، وضمير الرفع المتصل أو المنفصل.

القسم الثالث: التناوب بين ضمير الرفع المنفصل، وضمير الجر والنصب المتصلين.

القسم الرابع: التناوب بين ضمير النصب المتصل والرفع المتصل.

القسم الخامس: التناوب بين ضمير النصب المنفصل، وضمير الجر المتصل.

وأما الخاتمة فقد ذكرت فيها نتائج البحث.

المبحث الأول: التناوب في الانفصال والاتصال.

"الأصل العام الذي يجب مراعاته عند الحاجة للضمير هو: اختيار المتصل وتفضيله ما دام ذلك في الاستطاعة، ولا يجوز العدول عنه إلى المنفصل إلا لسبب"[1]، ومن أشهر الأسباب التي يتعذر فيها مجيء الضمير متصلا ما يلي[2]:

١. أن يكون العامل غير ملفوظ به إما لكونه معنويا نحو: أنا قائم، وإما لكونه محذوفا، نحو: إياك والكذب.

٢. أن يقع بين الضمير وعامله فاصل يمنع الاتصال، نحو: قام إما أنا أو زيد.

٣. أن يتقدم الضمير على عامله لموجب اقتضى ذلك نحو: قوله تعالى:﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾[3].

٤. أن يقع اللبس بالاتصال، كما إذا كان الضمير مرفوعا بصفة جرت على غير من هي له، نحو: مررت برجل ضاربه أنا، فلو اتصل الضمير لأوهم أن الضارب هو الرجل لا أنت، فلم يكن بد من انفصاله.

٥. أن يكون عامله حرف نفي، نحو (ما) الحجازية.

٦. أن يكون منادى نحو: يا أنت، عند من يجيز نداء الضمير.

---

(١) النحو الوافي لعباس حسن ٢٧٣/١. وانظر أيضا: الكتاب لسيبويه ٣٦١/٢، والمقتضب للمبرد ٢٦١/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٧/١، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب٢-١٤٠/١، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٢١٥/٢، والمقاصد الشافية للشاطبي ٢٩١/١.

(٢) الظر: المصادر السابقة.

(٣)الفاتحة:٥.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

هذا هو الأصل العام الواجب اتباعه في معظم الحالات، إلا أن هناك مواضع خرجت فيها الضمائر عن هذا الأصل العام، فتناوبت فيما بينها في الانفصال والاتصال مع إمكانية الاتصال. ويمكن تقسيم هذه المواضع إلى الأقسام التالية:

القسم الأول: التناوب بين ضمير النصب المنفصل، والنصب المتصل.

وهو ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما كان التناوب فيه جائزا في السعة.

وهو قسمان، هما:

١. ما تناوبا فيه والأشهر الاتصال.

ويكون فيما إذا اتصل الضميران بفعل ناصب لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، والأول أعرف من الثاني، وذلك في باب (أعطى)، فالأشهر الاتصال[١]، وذلك نحو: القلم أعطيتكه، ويجوز: أعطيتك إياه.

وقد أوجب سيبويه الاتصال، إذ قال: " اعلم أن المفعول الثاني قد تكون علامته إذا أضمر في هذا الباب العلامة التي لا تقع (إيا) موقعها، وقد تكون علامته إذا أضمر (إيا). فأما علامة الثاني التي لا تقع (إيا) موقعها فقولك: أعطانيه وأعطانيك"[٢].

ونص سيبويه هذا -فيما يظهر لي- صريح في منع نحو: أعطيتك إياه، وكذلك فهمه السيرافي[٣].

وأما الرماني[٤] وتابعه الشيخ خالد الأزهري[٥] فيريان أن سيبويه لا يوجب ذلك وإنما يرجحه، ونسب هذا الفهم للشلوبين[٦].

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرفي٣/١٤٦أوب، وشرح المفصل لابن يعيش٣/١٠٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١/١٥٣، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٢/٢٣٨، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب٢-١/١٥١، والمساعد لابن عقيل ١/١٠٦.

(٢) الكتاب لسيبويه ٢/٣٦٣.

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرفي٣/١٤٥ب.

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ٦٢٠.

(٥) انظر: التصريح للشيخ خالد الأزهري ١/١٠٧.

(٦) انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٢/٢٣١.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

٢. ما تناوبا فيه والأشهر الانفصال.

ويكون فيما يلي:

١. أن يتصل الضميران بفعل ناصب لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، والأول أعرف من الثاني[١]، وهو باب (ظن) وأخواتها،[٢]، وذلك نحو: زيد ظننتك إياه أو ظننتكه. وقد خالف ابن مالك ورأي في الألفية أن الاتصال أشهر، حيث قال:

كذاك خلتنيه واتصالا أختارُ، غيري اختار الانفصالا[٣]

لكنه وافق المشهور من رأي النحويين في شرح التسهيل[٤]. وذكر أبو حيان[٥] أن ابن مالك في رأيه المخالف للأشهر متابع للرماني وابن الطراوة.

٢. أن يتصل الضمير بـ(كان) أو إحدى أخواتها، نحو: الصديق كنت إياه، ويجوز: كنته[٦]، وخالف في ذلك ابن مالك[٧] فرأى أن الاتصال بـ(كان) هو الأشهر. وقد استُثْنِيَتْ (ليس) من هذا الحكم، فقد حكي الإجماع على ضعف اتصال الضمير بها[٨].

٣. أن يكون العامل الذي اتصل به الضميران اللذان الأول منهما أعرف من الثاني اسما مشبها للفعل في العمل، وذلك نحو: هل أعجبك أكرامي إياك، ويجوز إكراميك[٩].

---

(١) أعرف الضمائر ضمير المتكلم، ويليه المخاطب، ويليه الغائب. انظر: الكتاب لسيبويه ٨١/٤، والأصول لابن السراج ١٢٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١١٦/١، والمقاصد الشافية للشاطبي٣١٧/١.

(٢) انظر: الكتاب لسيبويه ٣٦٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٤/١، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٢٣٨/٢، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب٢-١٥١/١، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣٠٥/١.

(٣) ألفية ابن مالك٧٨.

(٤) انظر: ١٥٤/١.

(٥) انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٣٩/٢.

(٦) انظر: الكتاب لسيبويه ٣٥٨/٢، والمقتضب للمبرد ٩٨/٣، والأصول لابن السراج ٩١/١، والبسيط لابن أبي الربيع ٧٧٠/٢، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٢٤٣/٢، ٢٤٩.

(٧) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٥٤/١.

(٨) انظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٣٠٧/١.

(٩) انظر: الكتاب لسيبويه ٣٥٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٣/١، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب٢-١٥٢/١، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٢٣٦/٢، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣١١/١.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

النوع الثاني: ما اختلف في إجازة التناوب فيه أو في حكمه الإعرابي.

ويكون في المواضع التالية:

الموضع الأول: وهو إذا اتصل الضميران بفعل ينصب مفعولين والثاني أعرف من الأول[1]، نحو: الدرهم أعطيته إياك أو أعطيتهوك، وزيد ظننته إياك أو ظننتهوك، فقد اختلف النحويون فيه على النحو الآتي:

أ- منع سيبويه التناوب في ذلك وأوجب الانفصال، إذ قال: " فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكني، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: قد أعطاهوني، فهو قبيح لاتكلم به العرب، ولكن النحويين قاسوه...فإن بدأت بالغائب فقلت: أعطاهوك، فهو في القبح وأنه لا يجوز بمنزلة الغائب والمخاطب إذا بدئ بهما قبل المتكلم...وأما قول النحويين: قد أعطاهوك أو أعطاهوني، فإنما هو شيء قاسوه لم تكلم العرب به"[2]. ونسب هذا الرأي للجمهور[3].

ب- نسب للمبرد[4] أنه يجيز الاتصال والانفصال، مع ترجيح الانفصال، وأنه بذلك تابع لطائفة من قدماء النحويين[5]، ولعل المقصود بهم هم من أشار إليهم سيبويه في نصه السابق[6].

ت- نسب للكسائي والفراء[7] أنهما لا يجيزان إلا الانفصال، لكن الكسائي يشترط ألا يكون الضمير الأول ضمير جماعة الإناث وإلا جاز الاتصال، نحو: الدراهم أعطيتهنكن، والفراء يشرط ألا يكون الضمير ضمير مثنى أو ضمير جماعة من المذكرين، وإلا جاز الاتصال والانفصال، مع أن الانفصال أحسن، وذلك نحو: الدرهمان أعطيتهماك، والغلمان أعطيتهموك.

---

(1) أعرف الضمائر ضمير المتكلم، ويليه المخاطب، ويليه الغائب. انظر: الكتاب٤/٨١، والأصول٢/١٢٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١/١١٦، والمقاصد الشافية للشاطبي ١/٣١٧.

(2) الكتاب لسيبويه ١/٣٦٣-٣٦٤.

(3) انظر: المقاصد الشافية للشاطبي١/٣١٧.

(4) انظر: الأصول لابن السراج٢/١٢٠، وشرح كتاب سيبويه للسيرفي٣/١٤٦أ، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب٢-١٥١/١، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٢/٢٣١، والمساعد لابن عقيل ١/١٠٦.

(5) السابق.

(6) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٣/١٤٦أ.

(7) انظر: الأصول لابن السراج٢/١١٨، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٢/٢٣١-٢٣٢.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

والذي يظهر لي أن الأرجح المنع، وهو رأي سيبويه والجمهور كما سبق؛ وذلك لما يلي:

- أنه لا يعضده السماع؛ فلم تتكلم به العرب.
- أنه ظاهر الثقل والقبح، وبخاصة ما أجازه الكسائي والفراء.

الموضع الثاني: وهو إذا كان الضميران المتصلان بالفعل متفقين في الرتبة، نحو: علمتني إياي للمتكلم، وعلمتك إياك للمخاطب، وعلمته إياه للغائب. أما المتفقان في التكلم فيجب الانفصال في الثاني[1]، وأما المتفقان في الخطاب والغيبة ففي ذلك قولان:

الأول: أن الوصل جائز فيهما والمختار الفصل، ولذلك يجوز في نحو: أعطيتكما إياكما، وأعطيته إياه، أن تقول: أعطيتكماكما، وأعطيتهوه، وهو قول نسبه أبوحيان[2] لأصحابه المغاربة وللكسائي.

الثاني: أن الوصل جائز في المتفقين في الغيبة فقط، وممن ذهب إلى هذا سيبويه[3]، وتابعه ابن يعيش[4] والرضي[5]، ووافقهم ابن مالك[6] في هذا إلا أنه نص على أن الجواز على ضعف، وأنه بشرط أن يختلف الضميران في اللفظ، وذلك نحو: الدرهم أعطاه إياها، أو أعطاها إياه، فيجوز فيهما أن تقول فيهما: أعطاهوهاوأعطاهاه. أما إذا اتفق ضميرا الغائب في اللفظ، نحو: أعطاه إياه أو أعطاها إياها، فيجوز الوصل عند سيبويه ومن تبعه، فتقول: أعطاهوهوأعطاهاها، ويمتنع عند ابن مالك.

والذي يظهر لي أن التناوب يجوز فقط في المتفقين في الغيبة، وذلك لما يلي:

١. أن الشواهد الواردة لا تنص إلا على الغائبين فقط، وذلك نحو: ما نقله الكسائي عن بعض العرب أنه قال: "هم أحسن الناس وجوها وأنضرهموها"[7]، ونحو: قول الشاعر:

وقد جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضِغْمِهِمَاها يقرعُ العظمَ نابُها[8]

---

(1) انظر: الكتاب لسيبويه ٣٦٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥١/١، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٢٢٨/٢-٢٢٩.

(2) انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٢٩/٢. وانظر نسبته للكسائي في: المساعد لابن عقيل ١٠٥/١.

(3) انظر: الكتاب لسيبويه ٣٦٥/٢.

(4) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٣.

(5) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢-١٥١/١.

(6) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٥١/١.

(7) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٥١/١، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٢٢٨/٢، وحاشية الصبان ١٢١/١.

(8) بيت من الطويل ينسب للقيط بن مرة الأسدي، وينسب لمغلس بن لقيط. انظر: الكتاب ٣٦٥/٢، وأمالي ابن الشجري ١٣٤/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٣، والخزانة للبغدادي ٣٠١/٥.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

٢. أن جواز ذلك في الغائبين؛ لعود كل منهما إلى غير ما عاد إليه الآخر، بخلاف المخاطبين والمتكلمين[١].

وأما اشتراط ابن مالك اختلافهما في اللفظ، فيظهر أن مصدره هو أنه رأى سيبويه حين مثل مثل بنحو: أعطاهوها، وأعطاهاه، ولكن نص سيبويه ليس فيه دلالة على هذا الشرط، بل فيه دلالة على عدمه إذ قال:" فإذا ذكرت مفعولين كلاهما غائب، فقلت: أعطاهوهاوأعطاهاه، جاز، وهو عربي، ولا عليك بإيهما بدأت من قبل أنهما كلاهما غائب، وهذا أيضا ليس بالكثير في كلامهم، والأكثر في كلامهم: أعطاه إياه"[٢].

ولذلك قال ابن حيان عن كلام سيبويه هذا: "وفيه حجة لأصحابنا أنه يجوز الانفصال والاتصال في الغائبين مطلقا سواء اتحدت الرتبة أم اختلفت: "والكثير في كلامهم أعطاه إياه"، فمثل أولا بالمتحد ثم ثانيا بالمختلف"[٣].

الموضع الثالث: وذلك في نحو: أكرمتك إياك، وأكرمته إياه.

سيأتي الحديث في الموضع الأول من القسم الثالث من المبحث الثاني، وهو نيابة ضمير الرفع المنفصل عن النصب والجر المتصلين، عن أنه نظرا لأن تأكيد الضمير المتصل تأكيدا لفظيا لا يكون إلا بإعادة ما تصل به، وأنه إذا كان متصلا بفعل وأعيد الفعل فسيذهب الذهن إلى تأكيد الجملة–نظرا لذلك جاز أن ينوب الضمير المنفصل عن المتصل في ذلك فيؤكد المنفصلُ المتصلَ، وأن تأكيده بضمير الرفع المنفصل محل اتفاق بين النحويين.

وأما نيابة ضمير النصب المنفصل عن ضمير النصب المتصل، كما في نحو: أكرمتك إياك، وأكرمته إياه، فقد اختلف النحويون في إعراب نحو هذا الضمير، وهو (إياك) في المثال الأول، و(إياه) في المثال الثاني على قولين:

القول الأول: وهو أن الضميرين: (إياك) و(إياه) يعربان بدلين من الكاف والهاء في (أكرمتك) و(أكرمته)، وليسا توكيدين لهما؛ لأن تأكيد الضمير المتصل المنصوب يجب أن يكون بضمير رفع منفصل، فتقول على هذا إذا أردت التأكيد: أكرمتك أنت، وأكرمته هو، فـ(أنت) توكيد لفظي للكاف في (أكرمتك)، و(هو) توكيد لفظي للهاء في(أكرمته).

---

(١) انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب٢-١٥٢/١.

(٢) الكتاب لسيبويه ٣٦٥/٢.

(٣) التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٢٩/٢.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

وإلى هذا ذهب سيبويه[١]، وتابعه المبرد[٢]، ونسب هذا الرأي للبصريين[٣]، واختاره أبوحيان، قال: "والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون من أن (إياك) من (رأيتك إياك) بدل لا توكيد؛ لأنه طابق ما قبله، فلو كان (رأيتك أنت) كان توكيدا"[٤].

القول الثاني: وهو جواز أن يؤكد ضمير النصب المتصل بضمير الرفع المنفصل أو النصب المتصل، فسواء قلت: أكرمتك أنت أو إياك فالضمير المنفصل توكيد للمتصل. وإلى هذا ذهب ثعلب والكوفيون[٥]. قال ثعلب: "ضربتك إياك وضربتك أنت، يجعلون المرفوع مثل التوكيد والعماد، والتوكيد لا يكون أول الكلام. وأهل البصرة يقولون: ضربتك إياك بدل، ونحن نقول: هما توكيد"[٦].

واختاره ابن مالك، قال:" قولهم عندي أصح من قول البصريين؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في نحو: رأيتك إياك كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو: فعلت أنت، والمرفوع تأكيد بإجماع، فليكن المنصوب توكيدا ليجري المتناسبان مجرى واحدا"[٧].

وتابع ابن هشام[٨] ابن مالك في أن (أنت) في نحو: قمت أنت، توكيد اتفاقا.

أما أبو حيان[٩] فقد تعقب ابن مالك في هذا وذهب إلى أنها ليست محل اتفاق وأن هناك من يرى أن (أنت) في هذا المثال بدل.

والذي يظهر لي أرجحية رأي الكوفيين القائلين: إن ضمير النصب توكيد في مثل هذه الأساليب؛ لأن معنى التوكيد -كما يظهر لي- هو الهدف من ذكر هذه الضمائر، وكما جاز أن يكون المرفوع المنفصل في نحو: قمت أنت، توكيد للمتصل المرفوع، فما المانع أن يكون

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويه ٣٨٦/٢

(٢) انظر: المقتضب للمبرد ٢٩/٤.

(٣) انظر: مجالس ثعلب ١٣٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٥/٣، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٢٣٠/١٢، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣٨/٥.

(٤) انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٣٠/١٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٥/٣، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٢٣٠/١٢، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣٨/٥.

(٦) مجالس ثعلب ١٣٣/١.

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٥/٣.

(٨) انظر: أوضح المسالك لابن هشام ٤٠٤/٣.

(٩) التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٣٠/١٢.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

المنصوب المنفصل في نحو: رأيتك إياك، توكيد للمتصل المنصوب؛ لأن البدل يراد به التوكيد، أيضا؟[1].

النوع الثالث: ما كان التناوب فيه للضرورة.

وذلك في نحو قول الشاعر:

إليك حتى بَلَغَتْ إياكا[2]

حيث وضع ضمير النصب المنفصل(إياك) موضع الضمير المتصل الكاف، مع إمكانية الإتيان بالمتصل، فيقول: بلغتك، وذلك للضرورة الشعرية. قال سيبويه: "هذا باب ما يجوز في الشعر من (إيا) ولا يجوز في الكلام، فمن ذلك". ثم أورد البيت.

ونحو قول الشاعر:

بالباعثِ الوارثِ الأمواتَ قد ضَمِنَتْ إياهم الأرضُ في دهرِ الدهاريرِ [3]

حيث وضع ضمير النصب المنفصل (إياهم) موضوع ضمير النصب المتصل الهاء، مع إمكانية الإتيان بالمتصل، فيقول: ضمنتهم، وذلك للضرورة الشعرية. قال ابن الشجري عن هذا البيت:"فكذلك وضع (إياهم) موضع (هم) من قوله...قبيح"[4]، وقال ابن مالك عنه: "لولا ضرورة إقامة الوزن لكان خطأ"[5].

القسم الثاني: التناوب بين ضمير الرفع المنفصل، والرفع المتصل.

وهو نوعان هما:

النوع الأول: ما كان التناوب فيه جائزا في السعة، وهو عند تأكيد ضمير الرفع المتصل في نحو: قُمْتَ أنت، وسيأتي الحديث عنه- أيضا- في الموضع الأول من القسم الثالث من المبحث الثاني، وهو أنه محل اتفاق عند النحويين.

---

(1) انظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٣٨/٥.

(2) بيت من الرجز، قائله: حميد الأرقط. انظر: الكتاب لسيبويه ٣٦٢/٢، والخصائص لابن جني ٣٠٧/١، وأمالي ابن الشجري ٥٨/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦١، والخزانة للبغدادي ٤٠٦/٢.

(3) بيت من البسيط، قائله: الفرزدق. انظر: ديوانه ٢٣٧/١، والإنصاف لأبي البركات الأنباري ٥٥٩، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦١، وأمالي ابن الشجري ٥٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٦/١. ونسب في الخصائص لابن جني ٣٠٧/١.

(4) أمالي ابن الشجري٥٨/١.

(5) شرح التسهيل لابن مالك ١٥٦/١.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

النوع الثاني: ما يقع التناوب فيه للضرورة الشعرية، وذلك في نحو قول الشاعر:

أَصَرَمْتَ حَبْلَ الوَصْلِ أم صَرَمُوا يا صاحِ بل قَطَعَ الوصالَ هُمُ[1]

حيث وضع ضمير الرفع المنفصل (هم) موضع ضمير الرفع المتصل واو الجماعة، مع إمكانية الإتيان بالمتصل فيقول: صرموا، وذلك للضرورة الشعرية.

قال ابن الشجري قاصدا قول الشاعر السابق: "قد ضمنت إياهم": " قبيح، ومثله في ضمير الرفع"[2]، ثم أورد هذا البيت.

وقال ابن عصفور: "يريد: بل صرموا الحبال، فوضع الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل لما اضطر لذلك"[3].

ونحو السابق- أيضا- قول الشاعر:

وما أُصَاحِبُ من قومٍ فَأَذْكُرَهُمْ إِلَّا يَزِيْدُهُمُ حُبًّا إِلَيَّ هُمُ[4]

حيث وضع ضمير الرفع المنفصل (هم) موضع الضمير المتصل واو الجماعة، مع إمكانية الإتيان بالمتصل، فيقول: يزيدونهم، وذلك للضرورة الشعرية.

ويرى ابن مالك أن المخالفة في البيت ليست لإقامة المنفصل مقام المتصل ضرورة، ولكن لأنه جعل للفعل غير القلبي (يزيد) ضميرين أحدهما فاعل والآخر مفعول، وهما لمسمى واحد، وهذا غير جائز إلا في الفعل القلبي.

ولذلك قال: "وظن بعضهم أن هذا جائز في غير الشعر؛ لأن قائله لو قال: يزيدونهم لصلح، فيجعل المتصل وهو الواو فاعلا، والمنفصل توكيدا، وهذا وهم"[5].

---

(1) بيت من الكامل، قائله: طرفة بن العبد. انظر: ديوانه ١٩٣، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦٠، وأمالي ابن الشجري ٥٨/١، والخزانة للبغدادي ٢٨٨/٥.

(2) أمالي ابن الشجري ٥٨/١.

(3) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦١.

(4) بيت من البسيط اختلف في قائله وفي روايته، فقد جاء بهذه الرواية في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٦٩٧/٢ منسوبا للمرار بن منقذ العدوي، وفي سر صناعة الإعراب لابن جني ٢٧١/١ منسوبا لزياد بن منقذ، وقد ذكر البغدادي في الخزانة ٢٨٨/٥ أن المرار لقب لزياد. وجاء رواية الشطر الأول في شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٩٢/٣ هكذا: (لم ألق بعدهم حيا فأخبرهم)، وانظره أيضا في: ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦٠.

(5) شرح التسهيل لابن مالك ١٥٦/١.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

ولعل ابن مالك يقصد المرزوقي؛ لأن المرزوقي قال في شرح هذا البيت: "وقد وقع الضمير المنفصل موضع المتصل؛ لأنه كان الوجه أن يقول: إلا يزيدونهم حبا إلي"[١].

وقد تعقب أبو حيان ابن مالك في هذا وأيد ما نسبه ابن مالك لبعضهم. قال: "وهذا الذي ظنه الظان صحيح، وما رد به المصنف فاسد ووهم منه؛ لأنه اعتقد أن الفاعل بـ(يزيد) هو المفعول به، وليس كذلك، بل الفاعل بـ(يزيد) هو عائد على قوله (قوم)...وقوله (هم) المتصل بـ(يزيد) عائد من سبق ذكره في الشعر من الذين فارقهم...وإذا كان المعنى على هذا صح أن يقال: إلا يزيدونهم؛ لاختلاف مدلول الفاعل والمفعول؛ لأن الزائد غير المزيد"[٢].

والذي يظهر لي أن رأي المرزوقي وأبي حيان هو الصحيح للتوضيح الذي وضحه أبو حيان، وعلى هذا فالضرورة باقية في البيت على إقامة الضمير المنفصل مقام المتصل، وذلك لإمكانية الإتيان بالمتصل.

القسم الثالث: التناوب بين الضمير المتصل، والمنفصل بعد (إلا).

الرأي المشهور والقاعدة المقررة أن (إلا) لا يليها الضمير المتصل، فلا تقول: ما قام إلاك، وإنما تقول: ما قام إلا أنت[٣]، وعلى هذا قال ابن مالك:

وذو اتصالٍ مِنْهُ ما لايُبْتَدَا ولا يلي (إلا) اختيارا أبدا[٤]

وقد نسب المرادي[٥] لابن الأنباري أنه يجيز هذا مطلقا.

وقد خرج المانعون ما جاء من ذلك على الضرورة الشعرية[٦]، وذلك نحو قول الشاعر:

وما أُبَالِي إذا ما كُنْتِ جَارَتَنَا أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكِ دَيَّارُ [٧]

---

(١) شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٩٣/٣.

(٢) التذييل والتكميل لأبي حيان٢٤٨/٢-٢٤٩.

(٣) انظر: المقتضب للمبرد ٢٦١/١، وشرح المفصل لابن يعيش١٠١/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٨/١، والتصريح للشيخ خالد الأزهري ٩٨/١، وحاشية الصبان ١٠٩/١.

(٤) الفية ابن مالك٧٧.

(٥) انظر: توضيح المقاصد للمرادي ٣٦١/١.

(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش١٠١/٣، وتوضيح المقاصد للمرادي ٣٦١/١، والتصريح للشيخ خالد الأزهري ٩٨/١، وحاشية الصبان١٠٩/١.

(٧) بيت من البسيط لم أقف على قائله. انظر: الخصائص لابن جني ٣٠٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٣، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٢/١، والخزانة للبغدادي ٢٧٨/٥.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

وأما ابن مالك فقد جعله في الألفية-كما سبق- ضرورة، ولكنه في شرح التسهيل وصفه بالشذوذ[1]، وأخرجه من الضرورة لسببين[2]:

الأول: تمكن قائل البيت من أن يقول...ألا يكون لنا خل ولا دار، وهذا بناء على رأي ابن مالك المشهور في الضرورة؛ ولذلك تعقبه أبو حيان فقال: "فهذا ليس بشيء؛ لأنه ليس من ضرورة إلا ويتمكن الشاعر من أن يبدلها بنظم آخر، فعلى هذا يستحيل أن توجد ضرورة، فالمصنف لا يفهم معنى الضرورة"[3].

والثاني: أن المعروف أنه ضرورة في كلام العرب هو إيقاع المنفصل موقع المتصل وليس العكس.

ثم علل هذا الشذوذ بأنه رجوع للأصل المتروك، فالأصل في الضمير المنصوب على الاستثناء بعد (إلا) الاتصال؛ لأنه مشبه بالمفعول به[4]. وهذا مبني على أن ابن مالك يرى أن (إلا) هي العامل في المستثنى[5].

والذي يظهر لي هو أن الأولى حمل هذا الأسلوب على الضرورة ما دام أنه استعمل في الشعر ولم يستعمل في السعة.

المبحث الثاني: التناوب في المحال الإعرابية.

وهو خمسة أقسام:

القسم الأول: التناوب بين ضمير الرفع والنصب المنفصلين.

ويكون في الموضعين التاليين:

الموضع الأول: في المسألة الزنبورية.

وهي المسألة الخلافية المشهورة جدا بين سيبويه والكسائي أو الفراء، وذلك حينما سأل الكسائيُّ أو الفراءُ سيبويه-على حسب الاختلاف في ذلك- بحضرة الرشيد أو بحضرة خالد البرمكي: كيف تقول: ظننت أن العقرب أشد لسعة من ا لزنبور فإذا هو هي أو فإذا هو

---

(1) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٤٨/١.

(2) السابق٢٧٦/٢.

(3) انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ١٩٩/٨.

(4) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٦/٢.

(5) انظر الخلاف في هذه المسألة في: الكتاب لسيبويه ٣١٠/٢، وسر صناعة الإعراب لابن جني ١٢٩/١، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٣٢٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/٢.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

إياها؟ واختلف النقل في الإجابة، فقيل: أجاب سيبويه فإذا هو هي، والكوفيون فإذا هو إياها، وقيل العكس[١].

ولا خلاف في جواز (فإذا هو هي)؛ لأن الضمير الأول مبتدأ والثاني خبر، وهما ضميرا رفع، والتقدير: فإذا الزنبور العقرب، أي: يشبهها، أو يساويها[٢].

وإنما الخلاف في جواز (فإذا هو إياها)، فهناك من منعه؛ لأن (هو) في المثال مبتدأ، والخبر إما أن يكون (إذا) الفجائية؛ لأنها ظرف فيلزم أن يكون الضمير الثاني حالا و(إياها) لا يكون حالا؛ وإما أن يكون الخبر الضمير الثاني، وهو(إياها)، و(إياها) من ضمائر النصب، فلا يكون خبرا، فتعين أن يستعمل هنا ضمير الرفع؛ ولذلك امتنع ضمير النصب[٣].

وهناك من أجازه؛ لأن العرب أقرت به وشهدت به كما ورد في قصة المسألة الزنبورية، وبناء عليه فقد وجه (إياها) على أنه منصوب على إضمار (وجد)[٤]، أو على أنه مفعول به لفعل محذوف يدل عليه المعنى، فلما حذف الفعل انفصل الضمير، كأن يكون التقدير فإذا هو يساويها[٥]، أو يكون (إياها) يعود على اللسعة لا على العقرب، والضمير المرفوع (هو) يعود على الزنبور، فكأنه قال: ظننت أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا الزنبور لسعة العقرب، أي: فإذا الزنبور يلسع لسعة العقرب، فحذف الفعل، وأضمر اللسعة متصلة بالفعل، فكأنه قال: فإذا الزنبور يلسعها، فاتصل الضمير بالفعل، فلما حذف الفعل (يلسع) انفصل الضمير المتصل به[٦].

ونسب أبو حيان للسهيلي[٧] أنه يرى أن هذا الأسلوب على التخريج الأول الذي لا خلاف فيه جوازه، ولكن استعير ضمير النصب (إياها) للرفع.

---

(١) انظر هذه المسألة في: مجالس العلماء ٨، ورسالة القضاء بين سيبويه والكسائي أو الفراء في المسألة الزنبورية للأعلم ١٧، والإنصاف٥٦٢، وسفر السعادة ٥٤٦/٢، والتذييل والتكميل ٨٤/٤.

(٢) انظر: رسالة القضاء بين سيبويه والكسائي أو الفراء في المسألة الزنبورية للأعلم ١٨، والتذييل والتكميل ٨٤/٤.

(٣) انظر: رسالة القضاء بين سيبويه والكسائي أو الفراء للأعلم ١٨، والإنصاف ٥٦٤، والتذييل والتكميل ٨٦/٤.

(٤) انظر: الإنصاف ٥٦٤، والتذييل ٨٦/٤.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣٢٥/١، والتذييل ٨٥/٤.

(٦) انظر: رسالة القضاء بين سيبويه والكسائي أو الفراء للأعلم ٢١-٢٢.

(٧) انظر: التذييل والتكميل ٢٢٤/٢، ٣١٤/٦.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

ولم أقف على هذا التوجيه إلا عند السهيلي، وهو توجيه مرجوح -كما يظهر لي- لأن ورود ضمير النصب مكان الرفع في نحو هذا ليس قياسا يتبع؛ ولذلك قال ابن مالك -كما نقل عنه أبو حيان-: "ولا يجوز أن يكون (إياها) قد شذ وقوعه في موضع رفع كما شذ في موضع جر كقول العرب: مررت بإياك"[1].

الموضع الثاني: في نحو: لم يضربني إلا إياه.

يرى ابن مالك[2] أن من الاشتغال أن يضمر فعل مطاوع للفعل المذكور، وذلك كقول الشاعر:

إذا أنت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الأوائل[3]

فـ(أنت) في البيت عنده فاعل لفعل محذوف تقديره (تنتفع)، وجاز إضماره؛ لأنه مطاوع ينفع، والمطاوع يستلزم المطاوع ويدل عليه، ولو أضمر الموافق لكان موقع الضمير نصبا، فقال: إياك.

فاعترضه أبو حيان مبينا أن ما ذهب إليه لا يجيزه أصحابنا -كما عبر- فلا يجوز عندهم: إنِ الإناء كسرته فأَغْرِمْهُ، على تقدير: إن انكسر الإناء.

ثم ذكر ثلاثة أوجه[4] في تخريج البيت الذي استشهد به ابن مالك، اثنان منهما نسبهما للسهيلي، أحدهما: أن يكون الضمير (أنت) في موضع نصب، لفعل مقدر موافق للمذكور، ولكن الضمير (أنت) ضمير رفع وقع موقع ضمير النصب وناب عنه، كما ناب ضمير النص عن ضمير الرفع في نحو: لم يضربني إلا إياه، وفي نحو: فإذا هو إياها. والثاني: أن يرتفع (أنت) على الابتداء.

وأما الوجه الثالث فهو أن يكون فاعل لفعل محذوف يفسره المعنى ويدل عليه، وتخرج المسألة من باب الاشتغال، والتقدير: فإن ضللت لم ينفعك علمك، فأضمر (ضللت) لفهم المعنى، وبرز الفعل لما حذف الفعل.

---

(1) التذييل والتكميل ٨٤/٤. ولم أقف على هذا النص في التسهيل وشرحه لابن مالك.

(2) انظر: شرح التسهيل ١٤٠/٢.

(3) بيت من الطويل، قائله: لبيد بن ربيعة. انظر: ديوانه ٢٥٤، وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي ٤٩٢/٢، وشرح التسهيل ١٤٠/٢، والتذييل والتكميل ٢٢٣/٢.

(4) انظر: التذييل والتكميل ٢٢٤/٢، ٣١٤/٦.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

والذي يظهر لي أن أبعد هذا الأوجه هو القول بنيابة ضمير الرفع المنفصل عن النصب المنفصل؛ لأن ذلك ليس مما يقاس عليه، وأن أرجحها هو إعراب (أنت) مبتدأ لخلوه من التكلف والتقدير.

القسم الثاني: التناوب بين ضمير الجر والنصب المتصل، وضمير الرفع المتصل أو المنفصل.

ويكون في الموضعين التاليين:

الموضع الأول: في نحو: عساني، وعساك، وعساه.

من القواعد المقررة في (عسى) أنها من الأفعال الداخلة على الجملة الاسمية، والتي ترفع الاسم وتنصب الخبر، فإذا اتصل بها ضمير وجب -بناء على هذه القاعدة المقررة- أن يكون ضمير رفع؛ لأنه في موضع اسمها، وذلك نحو قوله تعالى:﴿فَهَل عَسَيتُم إِن تَوَلَّيتُم أَن تُفسِدُواْ فِي ٱلأَرضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرحَامَكُم﴾[1]، وكما تقول -أيضا- في (كان): كنتُ، وكنتَ، وكُنَّا، وكنتم، هذا هو الاستعمال المشهور الذي بنيت عليه هذه القاعدة المقررة[2].

لكن الوارد عن العرب -أيضا- اتصال الضمائر المشتركة بين النصب والجر بها، نحو قولهم: عساني، وعساك، وعساه، ومنه قول الشاعر:

وَلِي نفسٌ أقول لها إذا ما تُنَازِعُنِي لعلِّي أو عساني[3]

واستعمال نحو هذا -كما قال ابن مالك[4]- جائز بإجماع، ولكن الخلاف في توجيه الضمير المتصل بها من مثل ذلك، فقد اختلف النحويون في توجيهه على أربعة أقوال:

القول الأول : قول سيبويه، وهو أن الضمير في موضع نصب، وأن (عسى)-وإن كانت فعلا-محمولة في هذا الموضع خاصة على (لعل)، فالضمير اسمها وما بعده الخبر. قال سيبويه: "وأما قولهم: عساك فالكاف منصوبة...جعلوها بمنزلة (لعل) في هذا الموضع...كما كان لـ(لدن) حال مع (غدوة) ليست مع غيرها"[5].

---

(1) محمد:٢٢.

(2) انظر -مثلا-: شرح التسهيل لابن مالك ٣ /٣٩٦، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٣٥٨/٤.

(3) بيت من الطويل، قائله: عمران بن حطان. انظر: الكتاب لسيبويه ٣٧٥/٢، والمقتضب للمبرد ٧٢/٣، وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي ٤٩٤/٢، والخصائص لابن جني ٢٥٠/٣، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٣٥٨/٤.

(4) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٦/٣.

(5) الكتاب، لسيبويه ٣٧٦/٢-٣٧٧.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

واختار الفارسي[١]، وابن الشجري[٢]، وأبوحيان[٣] مذهب سيبويه.

وقد استدل سيبويه على ذلك بما يلي[٤]:

١. أن الضمير المتصل بها ضمير نصب، فوجب إبقاؤه على حاله طردا للباب.

٢. أن (عسى) وإن كانت ترفع الظاهر فإن لها حالة خاصة، عند اتصالها بمثل هذه الضمائر، تعامل فيها معاملة خاصة، فتحمل على (لعل)؛ لتشابههما في المعنى، كما كان لـ(لدن) حالة خاصة مع (غدوة) بجواز نصب (غدوة) بعد (لدن)، مع أن (لدن) مع غيرها تلزم الإضافة إلى ما بعدها.

٣. أن في اتصال نون الوقاية بـ(عسى) في نحو: عساني دلالة على أن المتصل بها ضمير نصب.

وقد رد المبرد رأي سيبويه بقوله: "فأما قول سيبويه: إنها تقع في بعض المواضع بمنزلة (لعل) مع المضمر، فتقول: عساك وعساني فهو غلط منه؛ لأن الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر"[٥].

كما رده ابن مالك -أيضا- بأن "العرب قد تقتصر على عساك ونحوه، فلو كان الضمير في موضع نصب لزم منه الاستغناء بفعل ومنصوبه عن مرفوعه، ولا نظير لذلك"[٦]، وبأنه "يلزم منه حمل فعل على حرف في العمل، ولا نظير لذلك"[٧]، أيضا.

وقد تعقب أبو حيان[٨] ابن مالك في ذلك ورد هاتين الحجتين، أما حجة الاقتصار التي يلزم منها الاستغناء بفعلومنصوبه، فقد أجاب عنها بأن (عسى) لما عمل عمل (لعل) صار حكمهما في الاقتصار واحد، فكما يقتصر على منصوب (لعل) ويحذف للعلم به، فكذلك (عسى) المحمولة عليها، كقول الشاعر في الاقتصار عليهما:

---

(١) انظر: كتاب الشعر لأبي على الفارسي ٤٩٨/٢.
(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ٢٧٩/١.
(٣) انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٣٦٢/٤.
(٤) انظر: الكتاب لسيبويه٣٧٤/٢-٣٧٦. وانظر أيضا: أمالي ابن الشجري٢٧٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٧/١، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب١٥٨/١-٢، والجنى الداني للمرادي ٤٦٧، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٣٥٩/٤.
(٥) المقتضب للمبرد ٧١/٣.
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٧/١.
(٧) السابق.
(٨) انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٣٦١/٤.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

يا أبتِ عَلَّكَ أو عَسَاكا[1]

وأما حجة أنه يلزم منه حمل فعل على حرف في العمل وأن ذلك لا نظير له فقد أجاب عنها بأن "عدم النظير ليس بدليل، فكم من أحكام لكلمات لا نظير لها، وبأنهم "إذا كانوا لا يعملون الفعل ويهملونه حتى من الفاعل لشبهه بالحرف، فلأن يعملوه عمله أحرى وأولى حملا على الحرف، وذلك نحو: (قلما)، فإنهم أجروها مجرى (ما)، فإذا قلت: قلما يقوم زيد فكأنك قلت: ما يقوم زيد، فهذا أيضا لا نظير له، ومع ذلك هو من كلام العرب"[2].

القول الثاني: قول المبرد[3]، وهو أن الضمير ضمير نصب، وأن (عسى) باقية على حالها، وليست محمولة على (لعل)، ولكن عكس الإسناد، فالضمير خبرها، وما بعده اسمها، سواء أكان مذكورا أم مقدرا، فتكون في كون خبرها اسما كقولهم: "عسى الغوير أبؤسا"[4].

ورُدَّ رأي المبرد بما يلي[5]:

١. أن نحو مجيء اسم (عسى) اسما منصوبا من الشاذ الذي لا يقاس عليه.

٢. أن يلزم من ذلك الإخبار باسم عين جامد عن اسم معنى.

القول الثالث: وهو قول نسب ليونس والأخفش[6]، وهو أنهما يريان أن (عسى) باقية على حالها من رفع الاسم ونصب الخبر، ولكن ضمير النصب المتصل هنا ناب عن ضمير الرفع المتصل.

---

(١) بيت من الرجز، قائله: رؤبة. انظر: ديوان رؤبة ١٨١، والكتاب لسيبويه ٣٨٧/٢، وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي ١٤/١.

(٢) التذييل والتكميل لأبي حيان ٣٦١/٤.

(٣) انظر: المقتضب للمبرد ٧١/٣. وانظره منسوبا إليه في: شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٧/١، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب٢-١٥٩/١، والجنى الداني للمرادي ٤٦٧.

(٤) قول للزباء صار مثلا يضرب للرجل يقال له: لعل الشر يأتي من قبلك. انظر: مجمع الأمثال للميداني ١٧/٢، والكتاب لسيبويه ٥١/١، والمقتضب ٧٠/٣، ومجالس ثعلب ٢٠٩/١، والأصول لابن السراج ٢٠٧/٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/١، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب٢-١٦٠/١، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٣٦٣/٤.

(٦) انظر رأي يونس في: أمالي ابن الشجري٢٧٩/١، والخزانة للبغدادي ٣٥٠/٥، ورأي الأخفش في: شرح السيرافي ١٥٣/٣ب، وأمالي ابن الشجري ٢٧٨/١، والإنصاف لأبي البركات الأنباري ٥٤٩، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٢-١٥٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٧/١، والجنى الداني للمرادي ٤٦٧، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٣٥٩/٤، ومغني اللبيب لابن هشام ٤٢٥/٢.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

وإليه ذهب أبو البركات الأنباري[1]، واختاره ابن مالك، حيث قال: "هو الصحيح عندي لسلامته من عدم النظير، إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له، وذلك موجود كقول الراجز:

يابنَالزُّبَيْرِ طالما عَصَيْكَا وطالما عَنَّيْتَنَاإِلَيْكَا[2]

أراد: عصيت، فجعل الكاف نائبة عن التاء، ولأن نيابة الموضوع للرفع موجودة في نحو: ما أنا كأنت، ومررت بك أنت"[3].

وقد تعقب أبو حيان وابن هشام ابن مالك في اختياره، ورداهذا الرأي بما يلي[4]:

١. ورود الخبر مرفوعا بعد (عسى) المتصل به ضمير النصب، وهذا يدل على أن ضمير النصب قطعا ليس نائبا عن المرفوع، وذلك كقول الشاعر:

فقلت: عساها نارُ كَأْسٍ، وعَلَّهَا تَشَكَّى، فَآتِي نحوها، فأعوذُها[5]

٢. أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت في المنفصل، نحو: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا، و أما قوله: (عصيكا) فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا، وليس من نيابة الضمائر.

٣. أن النيابة في نحو: ما أنا كأنت بسبب أن الكاف لا تدخل على الضمير المجرور فاحتيج إلى النيابة، وفي نحو: مررت بك أنت بسبب أنه لا ضمير جر منفصل يمكن أن يؤكد به هنا فاحتيج إلى النيابة أيضا.

وقد وصف سيبويه رحمه الله هذا الرأي بالرداءة، حيث قال: "وهذا وجه رديء...لأنك لا ينبغي أن تكسر الباب وهو مطرد وأنت تجد له نظائر"[6]. يقصد: اطراد كون الضمائر المتصلة: الياء والكاف والهاء مختصة بالنصب والجر وليست للرفع.

---

(1) انظر: الإنصاف، لأبي البركات الأنباري ٥٤٩.

(2) بيتان من الرجز، قائلهما: راجز من حمير. انظر: النوادر، لأبي زي الأنصاري ٣٤٧، والمسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي ١٥٨، وسر صناعة الإعراب لابن جلي ٢٨/١، وشرح التسهيل ٣٩٧/١، والخزانة ٤٢٨/٤.

(3) شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٧/٣.

(4) انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٣٦٠/٤، ومغني اللبيب لابن هشام ٤٢٤/٢.

(5) بيت من الطويل، قائله: صخر بن الجعد الخضري. انظر: الجنى الداني، للمرادي ٤٦٩، والتذييل والتكميل، لأبي حيان ٣٦٢/٤، ومغني اللبيب، لابن هشام ٤٢٥/٢، والخزانة، للبغدادي ٣٥٠/٥.

(6) الكتاب، لسيبويه ٣٧٦/٢.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

القول الرابع: وهو قول نسب للسيرافي[١]، وهو أنه يرى أن (عسى) في نحو هذا حرف بمعنى (لعل)، ووافق ابن هشام هذا الرأي في أوضح المسالك، حيث قال معددا(إن) وأخواتها: "والسابع (عسى) في لغية، وهي بمعنى (لعل)، وشرط اسمه أن يكون ضميرا"[٢]، مع أنه في مغني اللبيب قال: " (عسى) فعل مطلقا، لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج وثعلب، ولا حين يتصل بالمنصوب...خلافا لسيبويه، حكاه عنه السيرافي"[٣].

وبالرجوع إلى شرح السيرافي نجد أن هذا الرأي ليس له، وإنما نسبه لسيبويه، حيث قال: " وأما (عساك) و(عساني) ففيه ثلاثة أقاويل: أحدها قول سيبويه، وهو أن (عسى) حرف بمنزلة (لعل) تنصب ما بعدها"[٤].

والذي يظهر لي أن السيرافي فهم هذا فهما من نص سيبويه، معأن نص سيبويه ليس فيه تصريح بحرفية (عسى)، وقصارى ما فيه هو حمل النصب بـ(عسى) على النصب بـ(لعل).

والراجح كما يظهر لي أن الضمائر المتصلة في نحو (عساني، وعساه، وعساك) هي ضمائر نصب، وأن عسى في هذا (محمولة) على (لعل)، في نصب الاسم ورفع الخبر؛ لقوة أدلته، ووجاهة الاعتراض على الرأي الثاني والثالث.

ويبقى هل (عسى) حرف أو هي باقية على فعليتها؟ والذي يظهر لي أن القول بحرفيتها وجيه؛ لأنهما وافقت (لعل) في المعنى والعمل، ولأن هناك من النحويين من يرى حرفيتها مطلقا، وهو قول منسوب لثعلب والزجاج وابن السراج[٥].

الموضع الثاني: في نحو: لولاي، ولولاه، ولولاك.

إذا ولي (لولا) اسم ظاهر فهو مرفوع اتفاقا؛ وعلى هذا فإذا وليها المضمر فحقه أن يكون ضمير رفع؛ ولذلك قال سيبويه: "ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت: لولا أنت"[٦].

---

(١) انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٣٦١/٤، والجنى الداني للمرادي ٤٦٨.

(٢) أوضح المسالك لابن هشام ٣٢٩/١.

(٣) مغني اللبيب لابن هشام ٤١٤/٢.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي١٥٤/٣أ.

(٥) انظر: الجنى الداني للمرادي ٤٦١، ومغني اللبيب لابن هشام ٤١٤/٢،

(٦) الكتاب لسيبويه ٣٧٣/٢.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

وقد سمع عن العرب مجيء الضمير المتصل المختص بالنصب والجر بعد (لولا)، نحو: لولاي ولولاك ولولاه، فاختلف في حكم مجيء ذلك، ومحله من الإعراب على ثلاثة أقوال:

القول الأول: قول سيبويه، ونسبه إلى الخليل ويونس، وهو أن الضمير المتصل باق على حاله، فهو ضمير جر. قال سيبويه: "هذا باب ما يكون مضمرا فيه الاسم متحولا عن حاله إذا أظهر بعده الاسم. وذلك لولاك ولولاي، إذا أضمرت الاسم فيه جر، وإذا أظهرت رفع...وهو قول الخليل-رحمه الله- ويونس"[1].

وسيبويه لم يصرح هنا بأن (لولا) حرف جر، ولكن طالما أنه يرى أن الضمير مجرور، فهذا يعني أن ما اتصل به هو الجار، وعلى هذا نسب إليه[2] أنه يرى أن (لولا) في هذ حرف جر، ونصه يحتمل هذا؛ ولذلك قال ابن الشجري: "وللمحتج لسيبويه أن يقول: إنها لما رأى الضمير في (لولاي) و(لولاك) و(لولاه) خارجا عن حيز ضمائر الرفع، وليست (لولا) من الحروف المضارعة للفعل، فتعمل النصب كحروف النداء ألحقها بحروف الجر"[3].

وكذلك فهم السيرافي نص سيبويه؛ لأنه قال بعد إيراد نصه والخلاف في المسألة: "فإن قال قائل: حروف الخفض هي صلات للأفعال، فإذا جعلتم (لولا) خافضة...ففي صلة أي شيء تجعلونها؟"[4]، ثم أجاب عن ذلك بأنه لا متعلق لها حينئذ؛ لأنها كقولك: بحسبك زيد، وقولك: هل من أحد عندك، و(حسب) و(أحد) في المثالين مبتدآن مجروران لفظا مرفوعان محلا، وكذلك الضمير المتصل بـ(لولا).

ونسب هذا الرأي للبصريين عامة[5]، واختاره ابن عصفور[6].

وقد استدل سيبويه لرأيه بما يلي:

١. أن ياء المتكلم وكاف الخطاب وهاء الغيبة لم ترد ضمائر رفع، بل هي من الضمائر المشتركة بين النصب والجر، وهذا هو الأمر المطرد الذي لا يجب كسره.

---

(١) السابق.

(٢) انظر: التوطئة للشلوبين ٢٤٢، ورصف المباني للمالقي ٣٦٤، والجنى الداني للمرادي ٦٠٣، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢-١/١٥٦، ومغني اللبيب لابن هشام ٣/٤٥١.

(٣) أمالي ابن الشجري ١/٢٧٨.

(٤) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٣/١٥٣ب.

(٥) انظر: الإنصاف لأبي البركات الأنباري ٥٤٨، ورصف المباني للمالقي ٣٦٤.

(٦) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٨١.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

٢. أنه لو كان الضمير مشتركا بين الرفع والجر، لفصل بين اللفظين في المتكلم، فقال: لولاني، كما فعل في النصب حين وافقه الجر في نحو: معك، وضربك، وخالفه في نحو: معي، وضربني.

٣. أن الاسم الظاهر وإن كان مرفوعا بعد (لولا)، في نحو: لولا زيد لجاء عمرو فإن لـ(لولا) حالة خاصة إذا اتصل بها الضمير يكون مجرورا، كما كان لـ(لدن) حال مع (غدوة) ليست مع غيرها، فإنها تلزم الإضافة إلى ما بعدها إلا مع (غدوة) خصوصا، فإنه يجوز فيها الإضافة والنصب.

ولذلك قال سيبويه بعد هذا : "وزعم ناس أن الياء في (لولاي)...في موضع رفع...وهذا وجه رديء لما ذكرت لك، ولأنك لا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطرد، وأنت تجد له نظائر"[١].

وقد أيد ابن عصفور سيبويه في الربط بين حال (لولا) مع الضمير وحال (لدن) مع (غدوة) بقوله: "فإذا وجد العامل يعمل في بعض الظاهرات دون بعض مع أنها من جنس واحد فالأحرى أن يعمل في المضمر ولا يعمل في المظهر، إذ هما جنسان مختلفان"[٢].

القول الثاني: قول الفراء، وهو أن الضمائر المتصلة بها –وإن لم تكن ضمائر رفع– في محل رفع؛ لأنها نابت عن ضمير الرفع، وعلى هذا فقد استعير الضمير المشترك بين النصب والجر ليكون نائبا مناب ضمير الرفع. قال الفراء: " وقد استعملت العرب (لولا) في الخبر وكثر بها الكلام حتى استجازوا أن يقولوا: لولاك ولولاي، والمعنى فيهما كالمعنى في قولك: لولا أنا ولولا أنت، فقد توضع الكاف على أنها خفض والرفع فيها الصواب...فلما كان كذلك استجازوا أن يكون الكاف في موضع (أنت) رفعا"[٣].

ونسب هذا الرأي إلى الكوفيين، وإلى الأخفش من البصريين[٤].

وإليه ذهب الفارسي[١]، ورجحه ابن الأنباري[٢]، والرضي[٣]، والمالقي[٤] ناسبا إلى ابن كيسان اختياره.

---

(١) الكتاب، لسيبويه ٣٧٦/٢.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٢/١.

(٣) معاني القرآن للفراء ٨٥/٢. والنظر أيضا هذا الرأي منسوبا إليه في: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ١٥٣/٣ب.

(٤) انظر: الإنصاف لأبي البركات الأنباري ٥٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٥/٣، ورصف المباني للمالقي ٣٦٤، والارتشاف لأبي حيان ١٧٥٧/٤، والتوطئة للشلوبين ٢٤٢، ومغني اللبيب لابن هشام ٤٥١/٣.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

وقد استدل الفراء على رأيه بما يلي[٥]:

١. أن (لولا) لم يرد بعدها الاسم الظاهر إلا مرفوعا، فلو كانت مما يخفض لورد ذلك على الأقل في الشعر الذي هو محل الضرورة، فكذلك يجب أن يكون محل الضمير الذي حل محله.

٢. أن الضمير مبني لا يظهر فيه الإعراب، وأن منه ما يشترك بين النصب والجر، كالكاف في نحو: أكرمتك ومررت بك، ومنه ما يشترك بين الرفع والنصب والجر، كـ(نا) في نحو: أكرمنا زيد، وأكرمنا زيدا، ومر بنا، فلذلك استجازوا أن يكون الضمير المشترك بين النصب والجر المتصل بـ(لولا) في موضع ضمير الرفع المنفصل؛ لأن الضمير مبني لا تظهر عليه الحركات.

ومما استدل به لهذا الرأي أيضا ما يلي[٦]:

١. أنه إذا عطف على الضمير المتصل بـ(لولا) اسم ظاهر تعين رفعه، ولم يجز جره؛ لأن (لولا) لا تجر الظاهر.

٢. أن تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب، نحو: ما أنا كأنت، بخلاف تغيير (لولا) بجعلها حرف جر؛ ولذلك قال الرضي بعد هذا: "وارتكاب خلاف الأصل -وإن كثر، إذا كان مستعملا- أهون من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل وإن قل"[٧].

وقد زاد أبو البركات الأنباري، ورد رأي سيبويه ومن تبعه بما يلي[٨]:

١. أنه لا يجوز أن يقال: لو كان الرفع محمولا على الجر في (لولاك) لوجب أن يفصل بين ضمير الرفع وضمير الجر في المتكلم بأن تضاف نون الوقاية قبل ضمير الجر فيقال: لولاني في الجر، كما فصل بين ضمير النصب والجر في المتكلم في نحو: أكرمني،

---

(١) انظر: المسائل العسكرية للفارسي ١٥٩

(٢) انظر: الإنصاف لأبي البركات الأنباري ٥٥١

(٣) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب٢-١/١٥٧

(٤) انظر: رصف المباني للمالقي ٣٦٤.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٨٥/٢.

(٦) انظر: الإنصاف ٥٥٢، والجنى الداني ٦٠٥، ومغني اللبيب٣/٤٥٢.

(٧) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب٢-١/١٥٧.

(٨) انظر: الإنصاف لأبي البركات الأنباري ٥٥٠، ٥٥٢.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

ومر بي؛ وذلك لأن النون لم تدخل لتفصل بين ضمير النصب والجر، وإنما دخلت في الفعل لتقي آخره من الكسر، والحرف لا يلزم أن تدخل عليه النون لانتفاء مثل هذا السبب فيه.

٢. أن حمل (لولاك) على نحو: بحسبك زيد، ونحو: هل من أحد عندك غير مسلم به؛ لأن الباء و(من) في نية الاطراح، ولذلك يمكنك أن تقول: حسبك زيد، وهل أحد عندك ولا يتغير المعنى، بخلاف (لولا) فإنها ليست في نية الاطراح، ولو حذفت لبطل المعنى الذي دخلت من أجله.

القول الثالث: قول الجرمي، وهو إنكار سماع هذا الأسلوب، قال الفارسي ناقلا عن المبرد عن الجرمي: "قال [والقول للمبرد]: وحكي لي أن أبا عمر اجتهد في طلب مثل هذا في شعر فصيح أو كلام منثور عن العرب فلم يجده"(١).

وقد تابع المبرد شيخه الجرمي في هذا مصرحا بأنه لا يجوز أن يتصل الضمير المتصل بـ(لولا)، فنحو: لولاي ولولاك خطأ لا يجوز عنده، ويجب أن يقال: لولا أنا ولولا أنت، فيؤتى بالضمير المنفصل. قال: " وكذلك قول الأخفش: وافق ضمير الخفض ضمير الرفع في (لولاي)، فليس هذا القول بشيء، ولا قوله: أنا كأنت، ولا أنت كأنا بشيء، ولا يجوز هذا"(٢).

ونسب السيرافي(٣) للمبرد أنه دفع بيت الشعر الذي احتج به سيبويه، وهو:

وكم موطنٍ لولايَ طِحْتُ كما هَوَى بأطرافِهِ من قُلَّةِ النِّيقِمُنْهَوِي(٤)

بأنها من قصيدة فيها خطأ كثير.

وتابعه ابن الشجري(٥) في نسبة ذلكللمبرد،وزاد أن نسب للمبرد- أيضا- أنه احتج بأنه لم يأت في القرآن غير ذلك، وذلك قوله تعالى:﴿لَوۡلَآ أَنتُمۡ لَكُنَّا مُؤۡمِنِينَ ٣١﴾(٦).

---

(١) التعليقة للفارسي ٩٠/٢.

(٢) المقتضب، للمبرد ٧٣/٣.

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي١٥٢/٣ب.

(٤) بيت من الطويل، قائله: يزيد بن الحكم الثقفي. انظر: الكتاب لسيبويه ٣٧٤/٢، ومعاني القرآن للفراء ٨٥/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٥٢/٣ب، وأمالي ابن الشجري ٢٧١/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٥/٣.

(٥) انظر: أمالي ابن الشجري ٢٧٧/١.

(٦)سبأ:٣١.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

ولم أقف على ما نسبه السيرافي وابن الشجري للمبرد لا في المقتضب ولا في الكامل، وكل ما وجدته هو أنه في الكامل أورد الآية القرآنية ولم يصرح أو يشر إلى أنه لم يأت في القرآن غيره. قال: "والذي أقوله أن هذا خطأ لا يصلح أن تقول إلا: لولا أنت، قال عز وجل"[1]. ثم أورد الآية.

ولم أقف على هذا الرأي عند غير الجرمي والمبرد ممن سبقهم ولا ممن لحقهم، اللهم إلا ما وقفت عليه من وصف الشريف الكوفي[2]، وابن الحاجب[3] لذلك بأنه لغة قليلة ضعيفة.

ولعل هذا ما جعل السيرافي يقول بعد إيراد رأي المبرد: "أجمع النحويون المتقدمون من البصريين والكوفيين على الرواية عن العرب (لولاك) و(لولاي)...وماكان لأبي العباس أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرهم استشهدوا بهذا البيت وغيره من القصيدة، ولا أن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته من العرب"[4].

وجعل ابن الشجري يقول أيضا: "إن الحرف الشاذ أو الحرفين أو الثلاثة، إذا وقع في قصيدة من الشعر القديم لم يكن قادحا في قائلها، ولا دافعا للاحتجاج بشعره"[5].

وجعل الشلوبين –كما نقل عنه أبو حيان– يقول: "اتفق أئمة الكوفيين والبصريين...على رواية (لولاك) عن العرب، فإنكار المبرد هذيان"[6].

وعلى هذا فلا شك في إجازة اتصال الضمائر المتصل بـ(لولا) نحو: لولاي ولولاك لثبوته عن العرب وإجماع النحويين إلا الجرمي ومن تبعه على إجازته.

وأما حكم هذا الضمير فالذي يظهر لي أن رأي الفراء ومن تبعه من أنه ضمير مشترك بين النصب والجر وقد ناب في هذا الموضع عن ضمير الرفع –هو الأرجح؛ وذلك لرجاحة أدلتهم، ولأن تغيير (لولا) عن حالها حملا على (لدن) مع (غدوة) يعد من الحمل على الشاذ، والشاذ لا يقاس عليه، بخلاف نيابة الضمائر.

---

(1) الكامل للمبرد ١٢٧٨/٣.

(2) انظر: البيان في شرح اللمع ٢٨٥

(3) انظر: الأمالي النحوية ٢١/٣.

(4) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي١٥٢/٣ب.

(5) أمالي ابن الشجري ٢٧٧/١.

(6) الارتشاف لأبي حيان ١٧٥٧/٤.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

القسم الثالث: التناوب بين ضمير الرفع المنفصل، وضمير النصب والجر المتصل.

ويكون في موضعين:

الموضع الأول: في نحو: لقيتك أنت، ومررت بك أنت، أو لقيته هو، ومررت به هو.

إذا أردت توكيد الضمير المتصل توكيدا لفظيا، فلا بد من إعادة ما اتصل به، فإذا أردت – مثلا– توكيد التاء والكاف والهاء في نحو: قمت، ورأيتك، و مررت به، فإنك تقول: قمت قمت، ورأيتك رأيتك، ومررت به به[1].

ونظرا لأن الضمير إذا كان متصلا بفعل وأعيد الفعل فإن التوكيد يذهب للجملة[2]احتيج إلى أن ينوب الضمير المنفصل عن المتصل، فيؤكد المتصل بالمنفصل.

أما نيابة المنفصل المنصوب عن المتصل المنصوب، وذلك بأن يؤكد الضمير المتصل المنصوب بضمير منفصل منصوب في نحو: أكرمتك إياك، وأكرمته إياه، فقد سبق بيان الخلاف في ذلك[3].

وأما نيابة ضمير الرفع المنفصل عن الضمير المتصل، فهو محل اتفاق بين النحويين، سواء أكان المحل الإعرابي واحد، نحو: قُمْتَ أنت، فالضمير المنفصل (أنت) ضمير رفع منفصل أكد ضمير الرفع المتصل التاء نيابة عن المتصل، أم كان المحل الإعرابي مختلفا، كما في نحو: لقيتك أنت، ومررت بك أنت، فضمير الرفع المنفصل (أنت) في المثال الأول ناب عن ضمير نصب متصل؛ لأنه مؤكد لضمير نصب، وهو الكاف في (لقيتك)، وناب في المثال الثاني عن ضمير جر؛ لأنه مؤكد لضمير جر، وهو الكاف في (بك).وكذلك الشأن في نحو (لقيته هو) و(مررت به هو) مع الاختلاف في الغيبة والخطاب[4].

ولأنه في القياس حق الضمير المجرور أو المنصوب أن يؤكد بمثله، قال الرضي عن مثل هذا: "تأكيد المرفوع بالمجرور خلاف القياس"[5]، وقال الشيخ خالد الأزهري:" واستعير

---

(1) انظر: الكتاب لسيبويه ٣٦٣/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٣/٣.

(2) التصريح، للشيخ خالد الأزهري ١٢٨/٢.

(3)انظر: المبحث الأول- القسم الأول- النوع الثاني- الموضع الثالث.

(4) انظر: السابق، والكتاب لسيبويه ٣٨٥/٢.

(5) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب١-١٠٢٦/٢.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

المرفوع للمنصوب والمخفوض في حال التبعية إذ المرفوع لا يتبع المنصوب ولا المخفوض"[١].

أما جواز ذلك وأنه استعمال عربي فصيح فهو محل اتفاق بين النحويين.

الموضع الثاني: في نحو: ما أنت كأنا، ولا أنا كأنت.

دخلت الكاف في المثالين السابقين، وهي حرف جر، على الضميرين (أنا) و(أنت)، وهما ضميرا رفع، وعلى هذا فقد ناب ضمير الرفع المنفصل عن ضمير الجر المتصل.

وفي جواز مثل هذه النيابة قولان للنحويين، هما:

القول الأول: منع مثل هذا الأسلوب، ورده. وهو مذهب المبرد، إذ منعه في معرض رده لا تصال الضمائر المتصلة بـ(لولا)، إذ قال: "فليس هذا القول بشيء، ولا قوله: أنا كأنت، ولا أنت كأنا، بشيء، ولا يجوز هذا"[٢].

ونسب أبو حيان[٣]، وابن عقيل[٤] للكوفيين منعه.

القول الثاني: إجازته والاحتجاج بمثله على إقامة الضمائر مقام بعض. وإلى هذا ذهب الهروي إذ قال: " كما قالوا: ما أنا كأنت ولا أنت كأنا، فاستعير ضمير الرفع للخفض"[٥]، والرضي حيث قال : "وهو من باب إقامة الضمائر مقام بعض"[٦]، وقال -أيضا-: عن الكاف "وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو: أنا كأنت"[٧].

وهو الرأي المنسوب للأخفش[٨].

وممن أجازه -أيضا- أبو البركات الأنباري[٩]، حيث احتج به على اختياره رأي الكوفيين في حكم الضمير المتصل بـ(لولا)، كما سبق، وابن عصفور[١٠]، وابن مالك[١١]، وأبوحيان[١٢].

---

(١) التصريح للشيخ خالد الأزهري ١٢٨/٢.

(٢) المقتضب للمبرد ٧٣/٣.

(٣)انظر: الارتشاف لأبي حيان ١٧١١/٤.

(٤) انظر: المساعد لابن عقيل ٢٧٦/٢.

(٥) الأزهية للهروي ١٧٢.

(٦) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب٢-١٢٢٥/٢.

(٧) السابق.

(٨)انظر: أمالي ابن الشجري٢٨٧/١، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٣٥٩/٤، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٦٥/١.

(٩)انظر: الإنصاف لأبي البركات الأنباري ٥٥٢.

(١٠)انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦٢.

(١١)انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٧/١، ٢٦٠/٢

(١٢) انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٣٦٠/٤.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

وقد رد البغدادي في الخزانة ما نسبه أبو حيان للكوفيين، إذ قال: "وكيف ينكرونه وهم الذين نقلوه عن العرب سماعا"[١]، ثم قال: "ولله در الشارح المحقق -يقصد الرضي- في قوله"[٢]، ثم أورد نص الرضي الثاني أعلاه، وزاد فيه: "لورود السماع به"[٣]، على أنها من نص الرضي.

وقد ناب ضمير الرفع عن الجر في نحو: (ما أنت كأنا) و(ما أنا كأنت)؛ لأن الكاف لا تدخل على الضمير المتصل إلا شذوذا. قال سيبويه: "هذا باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر، وذلك الكاف في أنت كزيد... وذلك لأنهم استغنوا بقولهم: مثلي وشبهي عنه فأسقطوه...إلا أن الشعراء إذا اضطروا أضمروا في الكاف فيجرونها على القياس"[٤].

وقد علل الرضي ذلك بقوله: "والكاف لا يدخل على المضمر...إذ لو دخله لأدى إلى اجتماع الكافين إذا شَبَّهْتَ بالمخاطب، فطرد المنع في الكل"[٥].

وبناء على هذا قال أبو حيان: "أما النيابة فيما ذكر من قولهم: ما أنا كأنت، فذلك لعلة أن الكاف لا تدخل على الضمير المجرور، فاحتيج للنيابة"[٦].

والذي يظهر بناء على ماسبق هو أن هذا الأسلوب جائز، وهو من تناوب الضمائر؛ لأنه قول جمهور النحويين، ولورود السماع به.

القسم الرابع: التناوب بين ضمير النصب المتصل، والرفع المتصل.

ويكون في الموضعين التاليين:

الموضع الأول: في أسلوب: (أرأيتك وفروعه)[٧].

اختلف النحويون في التاء والكاف في (أرأيتك) في نحو: أرأيتك زيدا ما صنع.

أما الفراء فيرى أن التاء في المثال حرف خطاب، والكاف ضمير نصب استعير للرفع؛ لأنها في موضع الفاعل. قال الفراء عن هذ الأسلوب: "وموضع الكاف نصب، وتأويله الرفع"[٨].

---

(١) الخزانة للبغدادي ١٠/١٩٩.
(٢) السابق.
(٣) السابق.
(٤) الكتاب لسيبويه ٢/٣٨٣-٣٨٤.
(٥) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب٢-٢/١٢٢٤.
(٦) التذييل والتكميل لأبي حيان ٤/ ٣٦٠.
(٧) استفدت هذه التسمية من بحث بعنوان: أرأيت وفروعه دراسة لغوية، للدكتور عبدالله بن حمد الدايل، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، العدد (٢٣)، المجلد (١٤)، ديسمبر ٢٠١١م. والمقصود بفروعه: أرايتك، وارايتكما، وارايتكم، وارايتكن.
(٨) معاني القرآن للفراء ١/٣٣٣.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

ولم أقف على من سبق الفراء أو تابعه في هذا؛ ولذلك قال الزجاج عن رأي الفراء: "وهذا ما لم يقله من تقدم من النحويين"[١].

وأما الكسائي[٢] فنسب إليه أنه يرى أن الفاعل هو التاء، أن الكاف هي المفعول الأول.

وأما سيبويهوجمهور النحويين[٣] فيرون أن التاء فاعل، والكاف ليست ضميرا، وإنما هي حرف خطاب للتأكيد، و(زيدا) المفعول الأول، وجملة (ما صنع) المفعول الثاني.

والراجح في هذه المسألة فيما يظهر لي هو قول سيبويه وجمهور النحويين، وذلك لما يلي[٤]:

١. أن التاء لايستغنى عنها والكاف يستغنى عنها، فتستطيع أن تقول: أرأيت زيدا ما صنع، ولا يتغير المعنى، وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية.
٢. أن التاء محكوم عليها بالفاعلية مع غير هذا الفعل بإجماع، وليست الكاف كذلك.
٣. أن القول: إن الكاف مفعول به أول لا يمكن؛ لأن السؤال عن زيد وليس عن المخاطب.
٤. أن الكاف لو كانت هي المفعول الأول لجاز الاقتصار على (زيد)، فتقول: أرأيتك زيدا، ولما لم يكن ذلك؛ لحاجة زيد إلى ما بعده دل عل أنه هو المفعول الأول، وليست الكاف.

الموضع الثاني: في (عصيكا) في قول الشاعر:

يابنَ ٱلزبُيرِ طالما عَصَيْكَا وطالما عَنَّيْتَنَاإليكا[٥]

فقد نسبأبو علي الفارسي[٦] للأخفش إنشاد هذا البيت، ثم وجه الفارسي الكاف في (عصيكا) بتوجيهين: أحدهما أن تكون الكاف مبدلة من التاء إبدالا لغويا، وذلك لأنهما حرفان مهموسان، والثاني: أن الكاف -وإن كانت ضمير نصب- نابت عن ضمير الرفع التاء

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٤٦/٢.

(٢) انظر: مجالس ثعلب ٢٦٠/١، والدر المصون للسمين الحلبي ٦١٩/٤، وهمع الهوامع ٢٦٦/١، وإعراب أرأيت للسجاعي ٤٢.

(٣) انظر: الكتاب ٢٤٥/١، والمقتضب ٢٠٩/٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٧٠/٢، والمسائل الحلبيات ٧٥، وسر صناعة الإعراب ٣٠٩/١، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٤٩٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٣، وشرح التسهيل ٢٤٧/١، والتذييل والتكميل ٢٠٣/٣.

(٤) انظر: المسائل العكسرية ١٣٩، وسر صناعة الإعراب ٣٠٩/١، وشرح التسهيل ٢٤٧/١.

(٥) سبق تخريجه في الموضع الأول من القسم الأول من المبحث الأول.

(٦) انظر: المسائل العسكرية لأبي على الفارسي ١٥٩.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

للضرورة الشعرية، ومما يدل على هذا التناوب بين الضمائر في نحو: رأيتك أنت، مررت به هو، فقد ناب ضمير الرفع فيهما مناب ضمير النصب والجر.

وقد نقل البغدادي هذا النص، ولكن على أن الفارسي نقل البيت وهذين التوجيهين عن الأخفش. قال البغدادي: "وقال أبو علي في المسائل العسكرية: قال أبو الحسن[1]"، ثم أورد التوجيهين.

وتابعه الرضي[2] في هذين التوجيهين دون أن يشير إلى الضرورة.

ونسب للزجاجي[3] أنه قال: "باب التاء والكاف في المكني، يقال: ما فعلْتَ وما فعلْكَ، قال الراجز". ثم أورد الرجز بإبدال التاء كافا في (عصيتا) و(عنيتنا). وليس في قول الزجاجي ما يوضح أن الكاف مبدلة من التاء أو نائبة عنها.

وذهب ابن جني[4] إلى أن الإبدال بين الكاف والتاء في البيت من الإبدال اللغوي، ونقل عن الشاعر سحيم عبد بني الحسحاس أنه أُنْشِدَ قصيدة فقال: أحسنْكَ والله، يريد: أحسنْتَ.

وتابع ابنَ جني ابنُ عصفور[5] في رأيه ونقله.

وذهب ابن مالك في شرح التسهيل[6]أن الكاف في (عصيكا) ضمير نصب ناب عن ضمير الرفع التاء.

وتعقبه أبوحيان[7] وابن هشام[8]مبينين أن هذا من باب الإبدال اللغوي، وليس من باب نيابة الضمائر.

قال أبو حيان بعد أن ذكر رأي ابن مالك: "غير صحيح، بل الذي ذكره التصريفيون أبو علي وغيره أن هذا من إبدال تاء الضمير كافا، وهو من شاذ البدل، فليس من وضع النصب

---

(1) الخزانة للبغدادي ٤/٤٢٩.

(2) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣/٢٠٢.

(3) انظر: الخزانة للبغدادي ٤/٤٣٠، وأمالي الزجاجي٢٣٦، ملحقات الأمالي.

(4) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني ١/٢٨٠-٢٨١.

(5) انظر: الممتع في التصريف لابن عصفور ١/٤١٤.

(6) انظر: ١/٣٩٧.

(7) انظر: التذييل والتكميل ٤/٣٦٠.

(8) انظر: مغني اللبيب لابن هشام ٢/٤٢٤.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

موضع ضمير الرفع. والذي يدل على أنه من باب البدل تسكين آخر الفعل له في قولهم: عصيْكَ، ولو كان ضمير نصب لم يسكن كما لم يسكن في (عساك) و(رماك)"[1].

وتعقب ناظر الجيش أبا حيان مبينا أن تسكين آخر الفعل ليس دليلا قاطعا على أنه من باب الإبدال، بل يحتمل أن يكون مقويا لدعوى النيابة. قال: "ولا شك أن القول بالبدل محتمل، والقول بنيابة ضمير عن ضمير محتمل أيضا، فلا يدفع أحد الاحتمالين بالآخر، وأما التسكين فلا شك يقوي دعوى الأخفش؛ لأن الضمير وإن كان ضمير نصب قد وضع موضع ضمير الرفع، وأسند الفعل إليه، فوجب إعطاء الفعل الحكم الذي يستحقه حين إسناده إلى الضمير الموضوع للرفع"[2].

وقد تطرق ابن مالك لهذا البيت في موضعين في شرح الكافية الشافية، نسب في الموضع الأول[3]القول بالنيابة في البيت إلى الأخفش، وذكر في الموضع الثاني[4] أن الإبدال في مثل هذا إبدال لغوي، وهو جدير بأن يذكر في كتب اللغة لا كتب التصريف.

ولذلك ذكر البغدادي[5] أن ابن مالك رجع في شرح الكافية الشافية عن رأيه ، وذهب إلى أنه من باب الإبدال اللغوي وليس من باب نيابة الضمائر.

وهذا هو الأقرب، كما يظهر لي؛ لقلة الشواهد على ذلك فلم يرد منها سوى ما ذكر، ولأنه قول معظم النحويين، وحتى لو كان من باب نيابة الضمائر فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه.

القسم الخامس: التناوب بين ضمير النصب المنفصل،والجر المتصل.

ويكون في نحو: **ما أنا كإياك**، حيث وقع ضمير النصب المنفصل (إياك) موقع ضمير الجر المتصل، وقد سبق بيان علة نيابة الضمير المنفصل عن المتصل بعد الكاف في القسم الثاني من هذا المبحث في نحو: ما أنا كأنت، وأن الذي ينوب في نحو هذا هو ضمير الرفع المنفصل، وأن ذلك جائز في السعة إلا عند المبرد.

---

(1) التذييل والتكميل لأبي حيان ٣٦٠/٤.

(2) تمهيد القواعد لناظر الجيش ١٢٨١/٣.

(3) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٦٥/١.

(4) السابق٢٠٧٩/٤.

(5)انظر: شرح شواهد المغني ٣٤٨/٣.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

وأما نيابة ضمير النصب المنفصل، فهي غير جائزة في السعة، وخاصة في الضرورة الشعرية.

وإلى هذا ذهب ثعلب، إذ قال: " وما رأيت كإياك لم يجيء إلا في الشعر"[1]، ومثل له بقول الشاعر:

فَأَحْسِنْ وَأَجْمِلْ فِي أَسِيْرِكَ إِنَّهُ ضعيفٌ ولم يَأْسِرْكإياك آسرُ[2]

وإليه-أيضا- ذهب ابن عصفور[3]، والرضي[4]، والألوسي[5].

وأما ابن مالك فقد ذهب إلى أنها غير خاصة بالشعر؛ لأنه -وإن كان يرى أن غيره أولى- وجه ضمير النصب المتصل في قول عائشة- رضي الله عنها- "كان رسول الله-صلى الله عليه وسلم- ينزل عليه الوحي وأنا وإياه في لحاف"[6]على النيابة بين الضمائر واستدل على ذلك بنيابة ضمير النصب المنفصل عن الجر المتصل. قال: "ويجوز عندي أن يكون (إياه) في موضع رفع عطفا على (أنا) على سبيل النيابة عن ضمير الرفع، كما ناب عن ضمير الجر فيما حكى الفراء من قول العرب: مررت بإياك، وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير الجر في قول بعض العرب، وقد سئل عن صعلوك: هو الغداة كأنا، وهذا ليس ببدع...إلا أن حمل (وأنا وإياه في لحاف) على باب المفعول معه أولى"[7]. ثم أورد البيت السابق روايةً عن الفراء عن الكسائي.

وأما أبوحيانفنصه في الارتشاف قد يفهم منه أنه يجيز ذلك، حيث قال: "وقد أدخلت العرب على ضمير النصب المنفصل، وعلى ضمير النصب المنفصل الكاف، قالت: ما أنا كأنت

---

(1) مجالس ثعلب١/١٣٣.

(2) بيت من الطويل لم أقف على قائله. انظر: المصدر السابق، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦٢، والضرائر للألوسي ١٩٦، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢-٢/١٢٢٥، والخزانة ١٠/١٩٤.

(3)انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور٢٦٢.

(4)انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب٢-٢/١٢٢٥.

(5) انظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسي١٩٦.

(6) انظر الحديث بهذه الرواية في مصنف ابن أبي شيبة ٦/٣٨٩ تحت الرقم (٣٢٢٧٨)، وقد ورد في المستدرك على الصحيحين ، للحاكم ٤/١١ تحت الرقم (٦٧٣٠) برواية: (وأنا وهو)، وأما في البخاري ٥/٣٧ فقد ورد هكذا: "فقال: يا أم سلمة لا تؤذيني في عائشة، فإنه والله ما نزل علي الوحي وأنا في لحاف امرأة منكن غيرها".

(7) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٦٠.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

ولا أنت كأنا، وقال..."[1]، ثم أوردالبيت السابق، لم يورد شاهدا نثريا على دخول الكاف على ضمير النصب المنفصل.

ولكنه في التذييل تعقب ابن مالك في نصه السابق، وقال: " وينبغي ألا تبنى على مثل هذه الآثار قاعدة نحو؛ لجواز النقل بالمعنى، فلا يتعين أنه لفظ عائشة، ولا لفظ الرسول، ولكون الرواة قد يلحنون"[2]. فلعل علة ذلك أن أبا حيان في التذييل لم يقصد تعقبه في مسألة تناوب الضمائر، وإنما في مسألة الاستشهاد في الحديث؛ لأن موقفه في منع الاستشهاد في الحديث معروف ومشهور.

والذي يظهر لي أن النيابة هنا خاصة بالشعر؛ لأنه هذا قول أكثر النحويين، ولقلة الشواهد في ذلك، ولأن الحديث الذي أورده ابن مالك رجح تخريجه هو على غير النيابة.

(1) الارتشاف لأبي حيان ١٧١١/٤.

(2) التذييل والتكميل لأبي حيان ١٣٠/٨.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

الخاتمة

الحمد لله الذي يسر لي هذا البحث الذي توصلت فيه إلى مايلي:

١. أن التناوب بين الضمائر في المحال الإعرابية وفي الاتصال والانفصال أحد الظواهر في العربية.

٢. أن منه ما هو قياسي ومستعمل في السعة، وذلك ما يلي:

أ- التناوب بين ضمير النصب المتصل، وضمير الرفع المنفصل في نحو: لولاي ولولاه ولولاك.

ب- نيابة ضمير الرفع المنفصل عن ضمير النصب والجر المتصل، وذلك عند تأكيد الضمائر المتصلة في نحو: لقيتك أنت، ومررت بك أنت، ولقيته هو، ومررت به هو.

ت- نيابة ضمير الرفع المنفصل عن الجر المتصل في نحو: ما أنا كأنت، وما أنت كأنا.

ث- التناوب بين ضمير النصب المنفصل، وضمير النصب المتصل مع أرجحية الانفصال، وذلك في باب (كان) و(ظن) وعند الاتصال باسم يشبه الفعل.

ج- التناوب بين ضمير النصب المنفصل، وضمير النصب المتصل مع أرجحية الاتصال، وذلك في باب (أعطى).

ح- التناوب بين ضمير النصب المنفصل والنصب المتصل، وذلك إذا اتفقا في الرتبة، وكانا للغائب، نحو: أعطاه إياها، وأعطاها إياه.

٣. أن منه ما هو مخصوص بالضرورة الشعرية، وذلك ما يلي:

أ- نيابة ضمير النصب المنفصل عن الجر المتصل في نحو: ما أنا كإياك.

ب- نيابة الضمير المنفصل عن المتصل، مع إمكانية الإتيان بالضمير متصلا، كنيابة ضمير الرفع المنفصل عن الرفع المتصل في نحو قول الشاعر: (يا صاح بل قطع الوصال هم)، ونيابة ضمير النصب المنفصل عن النصب المتصل في نحو قول الشاعر: (إليك حتى بلغت إياكا).

ت- نيابة الضمير المتصل عن المنفصل بعد (إلا).

٤. أنه ليس كل ما وصفه النحويون بالتناوب يعد من ظاهرة التناوب، فقد رجح البحث أن ضمير النصب في نحو: (عساك) و(عساي) و(عساه)، باق على أصله، وأن (عسى) هنا مشبهة بـ(لعل) معنى وعملا. كما رجح البحث أن ضمير النصب في نحو (عصيكا) في قول الشاعر: (يابن الزبير طالما عصيكا) مثال على ظاهرة الإبدال اللغوي بين الكاف والتاء، وليس من التناوب.

٥. أن بعض ما خرج على التناوب من القليل الذي لا يقاس عليه، كما في المسألة الزنبورية، وفي نحو: ما ضربني إلا إياه.

٦. أن الجزء الذي ذكر أنه الثاني من مخطوطة التذييل والتكميل ليس من التذييل والتكميل، وإنما من تمهيد القواعد لناظر الجيش.

والله أعلم، وفوق كل ذي علم عليم.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

المصادر والمراجع

- **أرأيت وفروعه دراسة لغوية**، للدايل عبدالله بن حمد، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، العدد (٢٣)، المجلد (١٤)، ديسمبر، ٢٠١١م.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، للأندلسي، أبي حيان، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي،١٤١٨هـ.
- **الأزهية في علم الحروف**، للهروي، علي بن محمد النحوي، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، د.ط، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، د.ت.
- **الأصول في النحو**، لابن السراج، محمد بن سهل، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، ط٤، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ.
- **أمالي ابن الشجري**، الحسني العلوي، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة، تحقيق: د. محمود بن محمد الطناحي، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ، ١٤١٣هـ.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، ابن الأنباري، أبيالبركات، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري**، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، د.ط، بيروت: المكتبة العصرية، د.ت.
- **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، لابن أبي الربيع، عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله، تحقيق: د. عياد الثبيتي، ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ.
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، للأندلسي، أبي حيان، تحقيق: د. حسن هنداوي، الجزء الثاني ط١، دمشق- دار القلم، ١٤١٩هـ، والجزء الرابع ط١ ١٤٢١هـ، والجزء الثامن ط١، الرياض: كنوز إشبيليا،١٤٣٠هـ، والثاني عشر ط١، الرياض: كنوز إشبيليا، ١٤٣٥هـ.
- **التصريح على التوضيح** (المطبوع خطأ باسم شرح التصريح على التوضيح)، للأزهري، خالد، د.ط، دار الفكر، د.ت.
- **تمهيد القواعد= شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد** لناظر الجيش، محب الدين بن محمد بن يوسف، تحقيق: جماعة من المحققين ط١، القاهرة-الإسكندرية: دار السلام، ١٤٢٨هـ.
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، للمرادي، المعروف بابن أم قاسم، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن علي سليمان، ط٢، القاهرة: المكتبة الأزهرية، ١٣٩٧هـ.
- **التوطئة**،للشلوبين، أبي علي، تحقيق: د. يوسف المطوع، ط٢، د.م، د.ن، ١٤٠١هـ.
- **الجنى الداني في حروف المعاني**، للمرادي، الحسن بن قاسم، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية،١٤١٣هـ.
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح شواهد العيني**، د.ط، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، د.ت.
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** للبغدادي، عبدالقادر بن عمر، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٤، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ.
- **الخصائص**، لابن جني، أبي الفتح عثمان، تحقيق: محمد بن علي النجار، ط٣، مركز تحقيق الكتاب- الهيئة المصرية للكتاب، ١٤٠٦هـ.
- **ديوان رؤبة= مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردة منسوبة إليه**، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد، د.ط، الكويت: دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

- **ديوان الفرزدق**، قدم له وشرحه: حميد طراد، ط٣، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٩ه.
- **رسالة القضاء بين سيبويه والكسائي أو الفراء في المسألة الزنبورية المقرونة بالشهادة الزورية**، إملاء أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري المتوفي سنة ٤٧٦ه، تحقيق: حياة قارة، بحث منشور في مجلة الدراسات اللغوية في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المجلد السابع، العدد الثاني، ١٤٢٦هـ.
- **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، للمالقي، أحمد بن عبدالنور، تحقيق: أ.د. أحمد بن محمد الخراط، ط٣، دمشق/ دار القلم، ١٤٢٢هـ.
- **ديوان لبيد بن ربيعة**، تحقيق د. إحسان عباس، الكويت، ١٩٦٢م.
- **سر صناعة الإعراب**، لابن جني، أبي الفتح عثمان، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دمشق: دار القلم، ١٤٠٥.
- **سفر السعادة وسفير الإفادة**، للسخاوي، الإمام علم الدين أبي الحسن علي بن محمد، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه: الدكتور محمد أحمد الدالي، ط٢، بيروت: دار صادر، ١٤١٥ه.
- **شرح أبيات مغني اللبيب**،للبغدادي، تحقيق: عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، ط٢، دمشق: دار المأمون، ١٤٠٧هـ.
- **شرح ديوان الحماسة**، للمرزوقي، أبي علي أحمد بن محمد بن الحسن، نشره: أحمد أمين ، وعبدالسلام هارون، ط١، بيروت: دار الجيل، ١٤١١هـ.
- **شرح التسهيل**، لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط١، القاهرة: هجر للطباعة والنشر،١٤٠١هـ.
- **شرح جمل الزجاجي**، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبوجناح ، ط١، بيروت: عالم الكتب، ١٤١٩هـ.
- **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، تحقيق: د. حسن الحفظي، ود. يحي بشير مصري، ط١، الرياض: مطبوعات جامعة الإمام، ١٤١٤هـ.
- **شرح الكافية الشافية**، لابن مالك، جمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله، حققه: د. عبدالمنعم هريدي، د.ط، مكة المكرمة: مطبوعات جامعة الملك عبدالعزيز، د.ت.
- **شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال في القسم تحقيقًا وموازنة**، للعريفي، سيف بن عبدالرحمن بن ناصر، رسالة دكتوراه، السعودية، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام، ١٤١٨هـ.
- **شرح كتاب سيبويه للسيرافي**، مخطوط، ومنه مصورة عن دار الكتب في المكتبة المركزية بجامعة الإمام تحت الرقم: ١٠٢٩٦- ١٠٣٠٠.
- **شرح المقدمة المحسبة**، لابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبدالكريم، ط١، الكويت، ١٤٠٦ه.
- **شرح المفصل**، لابن يعيش، د.ط، القاهرة: مكتبة المتنبي، د.ت.
- **الضرائر**، لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، د.ط، بيروت: دار الأندلس، د.ت.
- **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر**، للألوسي، محمود شكري، تحقيق: محمد بهجة الأثري، ط١، القاهرة: دار الآفاق العربية، ١٤١٨هـ
- **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، لأبي على الفارسي، الحسن بن أحمد

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

بن عبدالغفار، تحقيق: د. محمود الطناحي، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ.
- **الكامل**، للمبرد، أبي العباس محمد بن يزيد، حققه وعلق عليه: د. أحمد الدالي، ط٤، بيروت: مؤسسة الرسالة، ، ١٤٢٥هـ.
- **الكتاب**، لسيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون،ط٣، القاهرة: مطبعة الخانجي، ١٤٠٨هـ.
- **مجالس ثعلب**، لثعلب، أبي العباس أحمد بن يحي، تحقيق: د. عبدالسلام هارون، ط٥، القاهرة: دار المعارف، ، ١٩٨٧م.
- **مجالس العلماء**، للزجاجي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢٠هـ.
- **مجمع الأمثال**، للميدان، أبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، د.ط، بيروت: المكتبة العصري، ١٤١٩هـ.
- **المسائل العكسرية**، للفارسي، أبي علي، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد، ط١، القاهرة: مطبعة المدني، ١٤٠٣هـ.
- **المساعد على تسهيل الفوائد**، لابن عقيل، بهاء الدين، تحقيق: د. محمد بن كامل بركات، د.ط، جدة: مطبوعات جامعة الملك عبدالعزيز بدار الفكر بدمشق، ١٤٠٠هـ.
- **المستدرك على الصحيحين**، للحاكم، محمد بن عبدالله أبو عبدالله النيسابوري، تحقيق: مطصفى عبدالقادر عطا، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.
- **معاني القرآن وإعرابه**، للفراء، أبي زكرياء يحي، تحقيق: محمد النجار، وأحمد يوسف نجاتي، ط٣، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لا بن هشام، جمال الدين تحقيق: د. عبداللطيف الخطيب، ط١، الكويت: مطبوعات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٤٢١هـ.
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، للشاطبي، الإمام أبي إسحق إبراهيم بن موسى، تحقيق: جماعة من المحققين،ط١، مكة المكرمة: مطبوعات جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ.
- **المقتضب** للمبرد، أبي العباس محمد بن يزيد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، د.ط، د.م، عالم الكتب. د.ت.
- **الممتع في التصريف**، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٧هـ.
- **النحو الوافي**، لعباس حسن، ط٥، القاهرة: دار المعارف. د.ت.
- **النوادر في اللغة**، للأنصاري، أبي زيد، تحقيق: د. محمد عبدالقادر أحمد، ط١، بيروت: دار الشروق، ١٤٠١هـ.
- **نيابة الضمائر بعضها عن بعض**، للنتيفي سليمان بن عبدالله،الرياض، مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، العدد الثاني، ذو الحجة، ١٤٢٩ه.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner